يا بديع البدايع لا بديع [illegible]
عفى نا[illegible] خلقه يا الله

التحري في المحاورة لبيان لغوية الثانية باعتبار الرتبة ولا يجوز انه
لعدة [illegible] على [illegible] مع [illegible] الا انه لزم التثنية [illegible]
[illegible]
[illegible] والقادر [illegible]
[illegible] الارض [illegible] والقادر [illegible]
[illegible] ان الشمس [illegible] السلطان [illegible]
[illegible]
الاستغراق [illegible] الاستغراق [illegible]
الافراد والافراد لا يكفي [illegible] الاستغراق [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه
المتادبين بادابه اما بعد فهذه فوايد وافية بحل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضيا الدين يوسف حفظه الله
سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها
بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كا
لعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وساير المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لما قصد

هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا و
هو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما حالان
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
ان ياول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر
النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار
رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم
التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشا
اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في
اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه
والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه

وهو ضمير بينه فيجيان بليه قال الرضي
واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفتلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان
يكون المشار اليه الثمر لا البسر فلا يتقيد لا شاة
بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موضع اسم
الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتقع ان
وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراتها

عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا
يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة
بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس مسائل جملة الاسمية اي
الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون
الرابطة فيها في القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو
وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فيكتفى
بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم
بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها

او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما
في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة
الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد
يسرع وما سواهما اي الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند
الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع
المنفي

المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني
زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم
عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج
غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني
زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان
الماضي الى الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان حصول
الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو لان
المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان
مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا
خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون

فلا ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدو رهم
اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول
قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا
قاطع فليشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد
حال ومقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت

اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤ كدة
والحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمتنقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان
العطوفة لا يتنقل من الاب في غالب الامر اي احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك
وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر
تجلي عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ملما
ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة اخرى
يعمها يوكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى

تجلى البا بمعنى فارسی از زو بردن وتجلی
بالبا وتجلی البا بمعنی بیعطی وتجلی بالبایی
بمعنی بعینش ۹۹

ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف اسمية
احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد
ولا بد هيهنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد
تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **المبين**
ما اى الاسم الذى **يرفع الابهام** واحترز عن
البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس مما يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك
مبهم وايراد معين **المستقر** اى الثابت الراسخ
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الو

واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله
جارية يرفع الابهام في قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات ت
نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل خصوص جز ت
منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء
من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في النحو ع
له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر
فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار

لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما
هو اكثر منه كمن ومنين فلا ابهام فيه
الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما
والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام
الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او
حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفعها
الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن
الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

اي يرفعان الابهام المستقر صفة الذات مبهمة دون الذات

عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات
اشارت الى تقسيم التميز فالمذكور نحو رطل زيتا و
المقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا
طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا رفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اي القسم الاول
من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
فيه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر
به الشئ اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي
في غالب المواد واكثرها اي ورفع الابهام
مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما او سياتي
ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل

وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس

نبتا فان الرطل نصف المن و نحو منوان سمنا
وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو
ذراع ثوبا و كالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير فى هذه الصورة هو المقدرات
لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا
و ذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما
اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين
كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او
الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف

ثانية

ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز
الآن بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام قبله
بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب
التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا فيفرد اى
التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان
اى التميز جنسا وهو ما يقع به اجزائه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته و
جمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق

النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد للفظ
الجنس مفردا عليهما فلا بد من ان يثنى او يجمع وقوله
فى تخصيص هذه الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه ان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت
بالخصوص الكلية او الشخصية وجمع اى يورد
التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل
ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز
متلبسا بتنوين المفرد او بنون التى للتثنية فانه لما
تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة اى
اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا

قوله جوازا يعنى ان اطلاق الجمع على الافراد على ما فوق الواحد مع شمول المثنى مجازا ... فان حقيقة الجمع لا اثنان بل المثنى الآن نراد بالجمع الجمع اللغوى

كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان سمن والا
اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان
يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة
الا قليلة فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم
مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا قليلة
ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير
مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه

اضافة آخره

عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن
ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تميزا او الخفض اى خفض التميز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة و
لقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاولى المبهمات
المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم
الثانى من التميز وهو ما يرفع عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة
فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذه
القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هو بمجرد
النسبة لا غير فى جملة لكن لما كان الابهام اى نسبة
كائنة فى جملة او ما ضاهيها اى ما شابهها عطف

التفجير
آب روان كردن

على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او
اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل منك ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل
ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيها خاص
بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحينئذ لا فرق فى التميز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا او علما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو
ناظر الى كل واحد من المثالين المذكورين غير مختص
بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع
فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس متعين

اضافى خاص بالمنتسب عنه والدار عين غير اضافى
وهو متعلق بالمنتسب عنه والاب عين اضافى
يحتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير
اضافى وكل منهما متعلق بما بالمنتسب عنه او فى اضافة
عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل
يعجبنى طيبة نفسا وتركه لانه اظهر التميزات
ولاختصاء به واباً وابوة ودارا وعلما او رده
الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره
فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة
وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز
المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه
رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان يبينه
على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون
يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة
الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير

المعرف باللام للخبر

وتارة

فارسا لخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعله
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم
ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نسبة فى المنتصب عنه
اسما لا صفة صح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله
له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التميز تارة له اى للمنتسب عنه بان يكون تميزا رافعا
للابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا رافعا
للابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعله عبارة عن
زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد انه
الطيب ابيه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
نسبة فى المنتسب عنه اسما صح جعله لما انتصب عنه فهو

التفرس
فراسة ... صحاح

لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنه بما هي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فمطابق التمييز فيهما اي
فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له ولمتعلقه وتمام التعيين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة
ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب
زيد ابا والزيدان اذا اردت اباه فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء
اذا اردت ابا وجدا واجدادا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز ورد مفردا واذا قصد تثنيته
ورد تثنية واذا قصد جمعيته ورد جمعا فان صيغة
المفرد لا يصح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان

التمييز

التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته وجمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او جمع
بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد به اي التمييز الذي هو الجنس الا نواع
من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين او الزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من
الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم فان
صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان
اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة
بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا
في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما
انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا

والمذكور اولى بموصوفة فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اى كانت صفة له مع مطابقة
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة
له ومطابقته اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
وقولهم عشرين فايل يؤيد التميز لان من تزاد فى
التميز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
مطلقا لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

هذا
فى تجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث
الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير
الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى و
يكون نفسا تميزا من نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
ضمير كاد للحبيب ونفسا تميزا عن نسبة كاد
اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما
كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير
قادح فى التمسك المثنى اى ما يطلق عليه
لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج
الى المستثنى

التكلف ارتكاب ...

التعسف الاخذ ...

بحث الاستثناء

الى التعريف كافية فى تقسيمه قسميه الى صنفين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم
الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو
ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا
اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيدا اى ما جاءنى
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به
عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد
جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى

لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطعا
سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا
زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم
يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت انفا
بما تيقظت له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد
الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم
يعرفه على حدة نصب اى منصوب وجوبا
اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما
غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى
للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يدخل عنه فى
كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام
نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
اذا وقع فى غير كلام موجب لا تقليس ح واجب
النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى

قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تامًا
بان يكون المستثنى منه مذكورًا فيه ليخرج نحو
قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا
على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبًا مطلقًا
لا فى كونه منصوبًا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد
انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه
مرفوع وجوبًا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى
اذا كان منصوبًا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
يتعلق بالفعل او معناه تعلقًا معنويًا اذ لا نسبة
الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدمًا عطف على قوله بعد
الا اى المستثنى منصوب وجوبًا اذا كان المستثنى
مقدمًا على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب

اوغير

اوغيره نحو ما جاءنى الا زيدًا القوم وما جاءنى
الا زيدًا احدٌ لامتناع تقديم البدل على المبدل
منه او منقطعًا اى المستثنى منصوب ايضًا وجوبًا
اذا كان منقطعًا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارًا
فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقًا
عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يقع
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يقع
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءنى القوم الا حمارًا فهنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم

اى من رحمة الله فمن رحمة الله هو المرحوم
فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا او
كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا
اذا جاوزه مثل جاء فى القوم عدا زيدا او بعد
خلا من خلا يخلو خلوا مثل جاء فى القوم خلا
زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى
جاوز او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال
فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى
بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما
الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى
بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء فى
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض

منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل
فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما
انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما
حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعدهما
خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاء فى القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من
زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا
او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى
جاؤا خالين عنهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا

بعضهم او بمجيئهم وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما
على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المص
او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاء في القوم ليس زيدا او بعد
لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما
يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من
المستثنى منه مط وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال
كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا

احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الا
ستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في غير موجب احترازا كلام
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير
موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان
حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الا
ستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا
زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل

في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا او اعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى
على حسب العوامل اى على ما يقتضيه العامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربه احد الا المتكلم الا
زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد
المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل

فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى
اوقعت القراءات كل يوم الا يوم كذا لظهور انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان
يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا
يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في
ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل احد
من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا
فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الانحاء

عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان للاشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد
اياها فمما يقل كما في المثال المذكور فان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس
الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من
القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
المعنى لكن الغالب عدم وجدان القرينة كذلك في
الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم
اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان

يستقيم

لان الاشتراك

بكونه اي الافراد

قوله لان نفي النفي اثبات اي العرف لانه لا يؤدي بنفي النفي الا الاثبات
فمن قال قوله نفي النفي اثبات انه يستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد غفل عص

يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما
اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة
العلم فلا يستقيم وفي لب الشارح انه يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما
لا يناقض وينتفي من جملتها العلم او يحمل ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير
يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما تقول مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور
منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة
في قلة المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى

الا انه لما ان نفي ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان نفي النفي يفيد دوام الا ثبات وفي الافادة بحث غف

يدرج

الموضع محلا اى موضع المستثنى منه لا على لفظه
عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى من
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد
احد لا مجرورا محمول على لفظه ومثل لا
لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو
محمول على موضع احد لا مجرورا محل احد لا على
لفظه ومثل لا احد فيهما ما زيد شيئا الا شى
لا يعبأ به اى لا يعتد به فشى مرفوع على محل
شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فقوله
صفة شى المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشى من نفسه ولا يخفى انه لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه
صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان اوفق واظهر وانما تعذر

البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا فيما بعد الاثبات
اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى
بالا لانها لتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد
الا زيد بالجر كان فى قوة قولنا جاءنى من زيد
فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز
واما فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا
بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا التى كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او
حكما لعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد
شيئا الا شى لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذا لعمل فيه وما ولا لا تقد
ران

لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل

او حكماً الواقع بدخوله على المبدل منه و

اعتبر اثر حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال

كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل

بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار

الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما

ولا عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا و حيث

تعذر في ما بين الصورتين البدل على اللفظ

حمل على المحل فجر ومرفوع على انه محمول على محل احد

وهو الرفع على الابتداء وشيء على انه محمول على

محل شيئا وهو الرفع بالجزئية فان قلت لاحد في

هذه المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه

بكلمة لا و محل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا

حمله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض

النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه

على محله البعيد لا القريب قلت لان محله

بخلاف ليس زيد شيئاً الا شيئاً مع انه انتقض

النفي فيه ايضاً بالا لانها اي ليس عاملة للفعلية

لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء

الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك

الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل

ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس

جاز ليس زيد الا قائماً باعمال ليس في قائماً وان

انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد

الا قائماً باعمال ما في قائماً لان عملها فيه انما هو

للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض

اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها

مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد

لكونه مضافاً اليه و بعد حاشا في الاكثر

لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز

بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر

ومعناها ما يتريه المستثنى عما نسب الى المستثنى
منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه
الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثنا
دون الصفة اذ هو حرف باعراب موصوف كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه
لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها
فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثنا
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في
الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة لكن لا تحمل
الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة

لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا او متعددا لكنها قد يكون مقدرا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا
يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء اذ لابد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا
زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل
فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكور اى منكر
لا يعرف بالالف واللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى
تقدير ان يشار به الى الجماعة يكون زيد منهم
فلا يتعين الاستثناء المتصل وعدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى الجماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعين المنقطع غير محصور والمحصور نوعان

لما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل وانما
بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم
او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان
كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند
وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غيرها انما
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة
غالبا فقيدناه بغالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في
المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا
يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا اثنان ولكن لما كان ذلك نادرا
لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو
لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله

ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية
لا انها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله في الهة فلم يتحقق شرط تبيين
صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على ان ما ليس فيهما الهة
مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى
لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس
فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان
لا يتعدد الالهة لان المتعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز في قولك

ما انا فى احد الا زيدان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتاخرين متمسكا بقوله ۵ وكل اخ مفارقه اخوه ۵
لعمر ابيك الا الفرقدان ۵ و الفرقدان صفة لكل اخ لا
استثنا منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب
وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقد قال فى البيت
شذوذان لان احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى و
سواء النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى او سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين بقول الشاعر ولم

بنى

صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان ۵ عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا
فلما اصبح الشر واسمى وهو عريان

بنى سنوى لعدوان دناهم كما دانوا ۵ وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
استنكارا للرفع فيقولون جاءنى سواءك وفى
الدار سواك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما
غلب انتصابه على الظرفية قوله لقد تقطع بينكم
خبر كان واخواتها وسنعرفها فى قسم
الفعل ان شاء الله هو المسند بعد دخولها
اى دخول كان واحدى اخواتها والمراد بعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما
يتصور بعد تحقق الاسم والخبر فالاسناد واقع بين
اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقع
يصدق على يضرب وقايم فى هذين المثالين الحرف

ولعلها من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب
هذا النقض ان المراد بدخولها وورودها للعمل
فيما ورد نحو كان عليه كما سبقت الاشارة اليه
في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما واسمه
اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في
اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال
كونها معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المختصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب ولا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف
المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لا
تفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا

وقد

وقد يحذف عاملة اي عامل خبر كان وهو كان لاخر
كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي
في مثل هذه الصورة وهو ان يجي بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو
ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير
فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف

مبحث اسم ان واخواتها

وكثرته ووجب الحذف اى حذف عامله
يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت
اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما
انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا
منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير
فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فيعمل به ما عمل بالاول من غير فرق
الاخذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول
لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف
انشاء الله هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قايم وبما عرفت

ى

مبحث المنصوب بلا

من معنى التعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا
ابوه قايم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى
لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه
ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله
مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل
المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فحذف الكل منها
تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى منه
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
فى لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القيد

كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد مطلقا
حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلي
المسند اليه لفظة لا اى يقع بعد ما بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف في
تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه
او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة
من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد
دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به
اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله

فهو

فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة
او مفصولا فحكمه غير ذلك المذكور وقوله على
ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل
دخول لا عليه وهو الفتحة في الموحد نحو لا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو
لا مسلمَين ولا مسلمِين لك ونعني بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب سيبويه لمن يقول
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبني
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب

قوله استحقهما الخ لان النكرة فرع المعرفة
واعراب النصب فرع الرفع بالنظر الى الاستعمال لان الرفع
يستعمل في العمدة والنصب يستعمل في الفضلة ان يعرب
النكرة قبل دخول النفي عليها بالنصب فتأمل

وللفصل اربع صور نكرة مفرد منفصلة ونكرة مضاف منفصل ومعرفة مفرد منفصل ومعرفة مضاف
وللمعرفة صورتان مفرد معرفة ومضاف معرفة

الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل
اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد
دخولها معرفة بانتفاء الشرط النكارة او مفصولا
بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفا
شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى ستة صور
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل
ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة
ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا
عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست الرفع
على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما فى المفصول فلضعفها عن التاثير
مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه
لكن مطلقا لا بعينه اما فى المعرفة فلكونها كالعوض
عما فى النكرة من افادة الاحاد وفى النكرة لكونه

مطابقا

ولا غلام زيد فى الدار ولا

مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفى
الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار فى المعرفة
ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها
اى لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على
قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على علم
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى
ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل
بين الحق والباطل لاشتهاره صلوات الله بهذه
الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا
بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان

عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد و
خبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا
بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب
الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى نفى الجنس واما نصب
الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى
والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع

الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما
رفع الثانى فلان لا الثانية زائدة والثانى معطوف
على محل الاول لانه مرفوع على الابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما على الابتداء نحو لا حول ولا قوة الا
بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة
فصح جواز الرفع منهما مطابقة للسؤال و
ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس فتح
الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو
لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفى
الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
لانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عملها للتكرير

لا

لا لكونها بمعنى ليس لان صحة شرط الغائها
التكرير فقط وقد حصل هاهنا ولا دخل فيها
لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على
التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان
يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير الحال
اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي
لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فقول الا رجل
في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض

كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه
الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال ان
هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا وكانت من
حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التخضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند
الخليل لبيت لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتخضيض بإسم فكانه
قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا
التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه
لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا
نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا اغلام

رجل ظريفًا الاول بالرفع صفة النعت
اى لا الثانى وما بعده احترازًا عن مثل
لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردًا حال
من ضميره مبنى والعامل فيه مبنى احترازًا
عن مثل لا رجل حسنًا لوجه بليه حال بعده
حال او صفة مفردًا احترازًا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغنى
عن الاول مبنى على الفتح حملًا على المنعوت
لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى
اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله
ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقًا
فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح
ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه على الفتح مثل لا ماء
ماء باردًا مع انه يصدق عليه انه نعت

قوله مفردا يليه حال ...
... وكان مفردا ...
تقدير عبارة المصنف ... كه نعت
اسم لا ... كه صفت
اين نعت كه اول ... مبنى ...
... ان نعت در حال كه نعت
مفرد است

المبنى

المبنى الاول مفردًا يليه فان باردًا فى هذا
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر وجعل
نعتًا للمتبوع فلبس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعًا
حملًا على محله البعيد ونصبًا حملًا على اللفظ او
على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح و
ظريف بالرفع وظريفًا بالنصب والا
اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اى فحكمه الاعراب لا غير رفعًا حملًا على المحل
البعيد او نصبًا حملًا على اللفظ او المحل
القريب وقد مرت امثلته فى بيان امثلة
القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو

لان لا لا عمل فى المعرفة

لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررًا في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بأن
يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبًا
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعًا جائز ولا يجوز
فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في
حكم المتصل لفظة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المنفي يراد فيه لا كثيرًا نحو لا حول ولا قوة مثل
لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان او
ابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع
لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي
له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين

ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم
لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره
خبرًا لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي
له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيهًا له
اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربًا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته
اي مشاركة الاسم حين يضاف باظهار اللام
بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز
تشبيهًا له اي لمثل هذين التركيبين حيث

لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل
على الاضافة لمشاركته اى مشاركة هذين
التركيبين له اى معنى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه
اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتم من ما يفهم
من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جاز مثل هذين
التركيبين انما هو لتشبيهه بالمضاف في
معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب صريحا الى الغنى انما هو
بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف
يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه
الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس

اى مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له المرجع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى
تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا
يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه
موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل

وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد اللام المقدر وحكم
المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم
لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا
يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد
دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبر ما
ولا لهما وكذا اسمهما لهما لغة

حجازية وخص الخبر بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر
باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجازيين جاء عليهما التنزيل قال الله
تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم وقيل انما خصت
ما بالذكر لان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
اوانتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقديم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل
العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الثلثة اما اذا
زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه ليس

فلما فصل بينهما وبين معمولها واما اذا انتقض
النفي فلان عملهما للمعنى النفي فلما انتقض بطل
العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفهما في العمل و اذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب
بكسر الجيم اي بما عطف يفيد الايجاب بعد النفي
فهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما
عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات**
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف والافعال
التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة

لذات

لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه بل لكن
المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
ان لم يكن خلاف في تعريف المضاف اليه
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر
لفظا او تقديرا وهو كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصدر نسب اليه شيء
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا

حال كون ذلك المقدر مراداً من حيث العمل
بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه
وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير
الحرف شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ
لو كان فعلاً لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت
بزيد مجرداً اي منسلخاً عنه تنوينه او ما يقوم
مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل
الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما
هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً
يكتسب بها الاولى من الثانية في التعريف والتخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظراً الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير

حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن
والتصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم
يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل
عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من الابتدائية البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاماً فانه لا يعلم انه
اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ قلنا هذا التخصيص واقعاً
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة وليست فائدة

كان

الاضافة الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة
بتقدير الحرف معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها
اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة
ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم
الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى مضاف اليه
عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على
المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام وصادقا عليه ولا ظرفه فاضافة

الغلام

الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من ان كان
فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه و اما بمعنى فى ظرفه اى ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام
واما مساو كليث اسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام
واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام والا فهى
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما فى فضة خاتمك خير من فضة
خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو

مدلول اللام فنقول يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان
يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة

بمعنى من

بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع
المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في
الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد
يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم في نحو غير
ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانتا
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا

ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان
للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشيآء
كالعلم والشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصاً اى تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما انضاف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا لام حذف لام وان كان علماً نكر بان يجعل واحداً
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد
مع خلوه

بتجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت
عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلباً للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة
لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علماً في نحو النجم والثريا واما
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا
هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان هذه الامثلة تعريف
المعرف بل فيهما زوال تعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول اخر وهو
التعريف بالعلمية فانهما صارت اعلاماً لم
يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف

بتعريف وما اجازه الكوفيون من التركيب
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف
باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكرمن لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء
فى الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل
دون الاضافة و الاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن
صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مسالع
البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى معموله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة

أمنزلتي مي سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف
ثلاثة الاثافى والديار البلاقع

فائدة الا تخفيفا لا تعريفا و لا تخصيصا الكوفيا فى
تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض
المعانى عن ملاحظة العقل اثناء ما يسقط من اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الانفصال ضامة والتخفيف
اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضا
ربوا زيد واما فى لفظ المضاف [illegible] فقط بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة كالقايم الغلام كان اصله
القايم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى
القايم واضيف القايم اليه للتخفيف فى المضاف اليه
فقط واما فى المضاف اليه والمضاف اليه معا نحو زيد
قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف فى المضاف
بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة ومن ثمة اى من جهة وجوب

افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه
فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن
صفة للمعرفة والظاهر ان المشار اليه بثم وهو
مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم
من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب

زيد

زيد والضارب زيد لحصول التخفيف بحذف
التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان
تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا
للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفا
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفرا
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر
واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها بالجر معطوف على

المائة فساد المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب المصنف عنه بقوله فضعيف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعنى هذا القول
ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل
به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه
شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان
يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل فى التابع
ما لا يحتمل فى المعطوف عليه كما فى رب شاة
وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجوز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف

والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان و
عبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اي
ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض من
النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة الهجان
او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد
لقيامه بحوائجه منها او عبدها حقيقة باضافته
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ
اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى
بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها منصوب على المفعولية
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حروف

الرّوى من القصيدة واما لانه قياسه على
الضاربا لرجل والضاربك فاجاب المصنف
عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى
كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه
المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل
اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو
الضاربه والضاربى وغيرهما فيمن قال

اى

المفيد المحقق

اى فى قول من قال يعنى سيبويه وابا عمر انه
اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا احتياج فى جوازه الى حمل حملاً اى لحمولة على
ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل
به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت
متصلات التزموا ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
فى ضاربك وجوّزوه بدونه حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعل مضافا
الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا
للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا

الاضافة

واحدة

من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يستعمل ذلك اولا على وجه يكون
الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يستعمل ضارب زيدا ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولن يستعمل ضاربٌ
ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان
لا يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل

من غير

من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للا
ضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك الرجل والضاربك
حملا على نظيريهما على الاجوبة عن اسئلة لا لان اتفاقا
على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على
موافقة بعض الشارحين وذلك ان يحمل كل واحد
منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم
بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد
عن اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب
زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
وحينئذ يندفع ما قيل من توهم منافية المصادرة على

وضعيف بودن اين تركيب از جهت انست
كه بواسطه عطف مثل الضارب زيد
ميشود چنانكه شناخته شد
المصادرة بدل

المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسند ظاهر وبتضمن الرد على الفقهاء بما
لا سند لا لهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان
لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا تقوم احدهما مقام الاخرى وهذا المعنى بعينه
لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو
قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة

الصلوة

للصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليهما موصوفهما
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع
متاول بمسجد الوقت وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة وتضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بواحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه الجانب هو الكل والاضافة بيانية والمكان

متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء

الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل بتقسيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا الصفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة
جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيف
اليه واجيب عنه بانه مئول بان قيم جرد نحو قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها
اضافوه الى الجنس الذي يختص به كما اضافوا خاتما
الى فضة فليس لاضافة اليهما من حيث انه صفة لهما
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليهما
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص له
ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
ذي الاحبان والحبث وحبس ومنع في اللغة والاحد

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اي المضاف منهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت
التعريف او التخصيص واعتبر العين عن الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان الجنس ففيها
خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه مئول

يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانه قال اذا سميت بـ
سعيد كرز قلت جاءني سعيد كرز هذا اللفظ ولم يقع لو كرز
سعيد لان مقصودهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو ما ليس
في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء
قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لما ثبت من خفة السكون قبل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون شبيها بعد السكون
فالوقوع بعد استراحة اللسان فلا يثقل عليها الحركة بعد
السكون بعد الابتداء كما بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل غلامي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وهذا اختلاف في ان
ايهما الاصل والفصيح فتحها لان الاصل في الكلمة التي على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او
حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو

عارض

عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم جواز
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة
ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف
التثنية كهذا هي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في
ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل
مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم الياء في الياء صار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمو
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في
الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة وجب
بقاء الضمة قبلها فتغير ضمها بالحركة لمناسبتها
فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقيت قبلها

مفتوحًا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ
مخففة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم في صور الثلث
الساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها
مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب
منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما نسيا منسيا واجاز
المبرد منهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل منهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول
الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه الجمهور بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في
الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فقيل
ابيّ فيه [illegible] قول الشاعر فلما تبيّنّ اصواتنا بكين

وفدّيننا بالابينا اى لما سمعن قلن اصواتنا بكين و
قلن لنا بآبائنا فداء لكم ويقول اخي فانه لا امتناع في
اضافة الجمع الى المتكلم وفي حم وهن بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم واجاز بعضهم حميّ وهنيّ
لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عند بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم فيّ
بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي اكثر مواد استعمالها
وفمي عند بعضهم ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث وفي فم
فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء الحم مثل يد
فيقال هذا حمٌ او حمؤٌ ورأيت حمًا وحمأً ومررت بحمٍ
او حمءٍ ومثل خباءٍ بالهمزة فيقال هذا حماءٌ وحماؤك
ورأيت حماءً وحماءك ومررت بحماءٍ وحمائك ومثل دلو

قوله في فم اصله فوه حذفت الهاء
لكثرة الاستعمال وعوض الميم عن الواو
فلما اضيف رد المحذوف وهو الواو
وقلبت الواو ياء بالرد والقلب والادغام
كما ذكرناه في شرحه

بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك
ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي حال مجيء
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد
او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد
او الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم
جنس وقد اضيف اليه على الشذوذ كقول الشاعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا
يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص الضمير بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى
ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا للاختصاص
بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع عن الاضافة لانه

واحدها

سبيله

ومنفي

اي ذوو

التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية
والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو
إذا إذا وضربت ضربت لعدم كونهما من افراد المحدود
كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الترتيب
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
معلق باعراب سابقه اي يحصل اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس
اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد للعالم لان المجيء
المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا الى
مطلقا فهو لكل ثان فيشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان

لانه كان في الرتبة الثانية

ولقائل ان يقال هذا التعريف منقوض بمثل زيد ابوه قائم لان الابوة في هذا المثال يصدق عليه انه في رتبة الثانية ومعرب باعراب سابقه واعرابه من جهة واحدة وهي الابتداء فيصدق انه تابع وليس بتابع بالاتفاق واجيب بان المراد من كل ثان معرب باعراب سابقه ان يكون اعرابه فرعا على السابق لا بالاصالة وفي هذا المثال اعرابه بالاصالة فلا ينتقض التعريف

وإنّ وأخواتها وثاني مفعولي ظننت وأعطيت وقد ورد
بإعراب سابقه تخرج الكل الاخبار للمبتدأ وثاني
مفعولي ظننت وأعطيت وقوله من جهة واحدة تخرج
هذه الأشياء لأن العامل في المبتدأ والخبر إن كان
هو الابتداء أعني التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد
ولكن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسندًا إليه صار
عاملًا في المبتدأ ومن حيث إنه يقتضي مسندًا صار
عاملًا في الخبر فلم يقتضهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث إنه يقتضي مظنونًا فيه ومظنونًا عمل
في مفعوليه فلم يقتضهما من جهة واحدة وكذلك أعطيت
من حيث إنه يقتضي آخذًا ومأخوذًا عمل في مفعوليه فلم
يقتضهما من جهة واحدة واعلم أن الإعراب المعتبر
في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم
من أن يكون لفظيًا أو تقديريًا أو محليًا أو حقيقة
أو حكمًا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد الفاضل

ولا رجل

بحث النعت

ولا رجل ظريفًا ثم إن لفظ كل ههنا ليس في موضعها لأن
التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس لا بالأفراد وبالأفراد
وبالأفراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول لكل وهو
ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما أدخل كلّا عليه
أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعًا واللفظ
المحضا والمحدود فهمنا العدم ذكره غيرها فيكون جامعًا
فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه
النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى
في متبوعه أي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى
في متبوعه مطلقًا أي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه
البدل في مثل قولك أعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك
أعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم
كلهم لأن دلالتهم على معنى الشمول في القوم فإن دلالة التوابع
في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص

موادها فلو جردت عن هذه المواد كما في اعجبني زيد
غلامه او ما اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد
لها دلالة على معنى في متبوعها تماما بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها في اى مادة كانت وفايدته اى فايدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت با
لواحدة ولما كانت غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا
للمصنف رده بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان و ضع

اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما اى في جميع الاستعمالات
مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان لذات
ما نسبة الى قبيلة تميم فدوما ال يدل على ان ذاتا ما
صاحب المال او خصوصا اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل
مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية فاى رجل
باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على
هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة معنى له معنى حاصل في
الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفي المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح

ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و
مثل حسنت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه بهذا
فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع
صفة له وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة
الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدال على معنى فى متبوعه
كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد
كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى
مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك
النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
ان يقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم و توصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن

حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف
يعنى بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف
يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب
اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا
كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل
مفعول نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل ايضا بمعنى مفعول
بمعناه كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة
يوصف على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير يوجد منها فى كل تركيب اثنان
وفى الباقى من تلك الامور العشرة وهو اى الباقى خمسة الا فراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشمية

يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد
كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل
طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل
يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامرأة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة او معمور داره مثل
يعمر داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم و
تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله كالضمير الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل
والنون في جمع المؤنث ويؤنث الواحد المؤنث ولذلك

قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن تكلم
حيثيت لنا في هذا الحكم قلنا المقصد الاصلي في هذا
المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول لا يتصف الامور العشر
وكان لا يخرج بمشابهته للفعل في الخمسة البواقي
عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه
كالفعل بالنسبة الى ما هو بعده ليتبين حاله عند
عدم التبعية ومن ثمه اي من اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه

كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان
الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند
الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه فان كان قعود جمعا ايضا كما قاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن
موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا انه يخرج العامل من الاجنبية
الى الحقيقة او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل
خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الموضح الوصف المادح والذم وغيرهما [illegible] الثنا ولا يوصف

لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على
قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام
معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف
به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المضمر
لا يوصف بالضمير لئلا يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من
الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها و
المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر   جمهور جمهور
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول
فبينهما مساوات ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام
الاخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت

بينهما من المساوات في التعريف نحو جاء في الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس وبالمضاف الى مثله
اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو
وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عنه
صاحب هذه الجملة وانما التزم وصف باب هذا اي
باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما لان الواقع في هذه الكتاب بحسب
اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد فهم
لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب
التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من

المستعير والسؤال المختلج الفقير بتعيين ذي اللام لتعينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام
لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لاختصاصه
به ان المنادى اثنان بل رجل العطف يعني المعطوف
بالحروف تابع مقصود اي قصد نسبة الى متبوعه ونسبته اليه
بالنسبة مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود بتلك النسبة
يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فانه تابع
لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لان المقصود في

مبحث العطف

الواضح في الكلام فضولا بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود

متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن
ولم واما واو لان المقصود بالنسبة معهما احد الامرين من
التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى
ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورده فرد لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه
هذا الحكم يعد تمام الحد
احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف
اي باب الحروف العشرة
في
اثناء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو لم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات مثل يا زيد العالم والشاعر والدبير فان صفة
الداخل عليهما حروف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احدهما كونها صفة لزيد تابعة بتبعية المعطوف عليه والاخرى

كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وتصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف للثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
لانه يصدق عليها انها معطوفة لان الثاني انما هو صورة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة تاكيدا للموصوف في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المتوفى في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الخ لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد
العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في
الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالعطف

لما بينهما من التنافي لو حذف العطف لكن لا دخل فيه بعض المشتقات
مع انه ليس بمعطوف فاف بضمير منفصل لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لما لا تنافي فيهما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
وغيره المتعلق جعلها غير عاطفة في المشتقات وعاطفة في غيرها تحكما
او بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل
اكد بمنفصل ولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
فاكد اولا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا
التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه

فكان

فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وعمرو الا ان يقع
فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعد
كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال
يجوز تركه فانه قد يؤتى بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد مع الامرين
شذا وبابه هذا واعلم ان مذهب البصريين ان

التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز دون العطف بلا تاكيد ولا
فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من
جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استغناء
المرفوع لمنزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له
الا فيه اذ ترك التاكيد بالمنفصل لاختصاصه فيه لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لاختصاصه بعدم لا يتصور له تاكيد فكيف
يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بينك وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر ويجوز بالاول والثاني يعني بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فيجر بالثاني كما في

كالعدم

مثل بين السماء والارض وبين المشرق والمغرب

الحرف الزائد فكفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في
مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من
غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل
نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير
المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب

في المجرور لئلا يخرج المتصل المرفوع عن صلاحية الاتصال وفي باب
المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كان المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا
في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا
عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما
يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة
وسخلة لها او محمول على مكارة الضمير كرب رجل وجلد على
الشذوذ فاي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا امتنع

بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان تمسم زيد بالنظر الى حرف
النداء الى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه
مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدا وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا امتناع فيه ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فانه يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء

في هذا التركيب فاء السببية اي فاء المناسبة الى
السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية
الاول للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لانه لو عمل عامل واحد
فاكثر جاز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على
اكثر من اثنين فانه لا اختلاف في امتناعه مختلفين اي غير

متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول
الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل
نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان
يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا
يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا اسم
الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بجنبه

في كلامهم واقتصروا الجواز على صورة السماع لانها خالف
القياس فيقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها
على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله
تعالى تُرِيدُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ
بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التاكيد

مبحث التاكيد

تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني
يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ او ضَرَبَ
ضَرَبَ زَيْدٌ او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في
المنسوب نحو زَيْدٌ قُتِلَ قُتِلَ دفعا لتوهم السامع ان
يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير

الغلط

اللفظ

اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد به
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص
اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو
ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او
تكريره معنى نحو ضَرَبَ زَيْدٌ نفسه او عينه او في الشمول
اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة التفصيل للنسبة كونها
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع نحو لا
في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه
يريد النسبة الى بعضهم فيندفع هذا الوهم بذكر كل
واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم وربعهم ونحوها
هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل وعطف
البيان عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل

والعطف فتكم نحو جهما بروايتا الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها او افادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن
لا في النسبة او الشمول هذا حاصل ما ذكره الشارح في شرحه
وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من
تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ
الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية اليه
لانه لا يجوز تكريره متصلا وهو يجري اي التكرير مطلقا
لان التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك ولا يبعد ادخال الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي

وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون الغرض من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي
معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث حال
الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط التناسب
خفية من هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل
الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر

الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة
والمؤنث الجمع في تثنية المذكر وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث و
غير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمي الثاني اثنانيا للمثنى كلاهما
للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة
لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى
المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة
تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع
في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد

بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والا
جتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان
الكل ما لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون لتا كيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل لافادة
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان
او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفس

الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة
جرى بقية الباب عليه اولا اما فيه الضمير المرفوع بجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبا
لمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس واما فيه بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع بكل واجمعين بلا تاكيد نحو
القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعنى يستعمل هذه
الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونها دالة على الجمع
وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخواته عليه اى على اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخواته دونه اى
دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتهما على معنى

الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل

البدل

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى بنفس
النسبة اليه بنسبتها نسب الى المتبوع دونه اى دون
المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه
مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على
المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فا
عرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان فنفى
المعطوف فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا
مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل عن احد وليس نسبة

وانما قيد لان من المعلوم ان نفى البدل ليس مقصودا بنفى ما نسب الى المتبوع لا يفهم من ظاهر عبارة المتن بل النسبة اليه يكون مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع لان نفى الاول ليس مقصودا

ما انتسب اليه من عدم القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة نسبته بما انتسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلت انما
نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه ما
مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة
في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد بنسبة الشيء نفيا نسبة الشيء آخر اثباتا ذكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل
الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما كالاضافة
في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو سئلت
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل بسبب
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب

الى البدل الغلط والاشتمال

لا بد

الى السبب لادنى ملابسته فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا الا ان يتحد مفهومهما
لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في البدل الكل
هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط و
قال بعض المحققين في جوابه انظر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت

بالثاني تمهيدا توضيحا فالثاني عطف بيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول نحو
لمبالغة في الاسناد والثاني بدل ووجه يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اى بدل البعض
جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه و
الثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل
منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع اشتمالا
لا الملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء
انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
ويفهم من نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما اى بكون تلك الملابسة

بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا
كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدا [illegible]
بهذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان
القمر ليس جزءه من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
ويمكن ان يورد لمثال مثل رايت درجة الاسد برجه
فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل
لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان
تقصد انت اليه اى البدل بغير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل
منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو
ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة نعتت

اي وجب نعت النكرة المبدلة من المعرفة لوجب ان لا يكون المقصود

انقص من غير المقصود من كل وجه فانه فيه كالجابر لما فيه

من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان

ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو زيد و

لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا ونحو

ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل

الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص

دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم

ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه مستقلا ولحنا

بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع

فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول

فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني

علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

بحث عطف البيان

عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة

احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل

والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون

عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل

من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد

فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل

اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب

لعن الله عليه وعمر عطف بيان لوضوحه وقصته ان اتى

اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني

على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه

كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل

البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره

اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم

صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك

انا ابن التارك البكرى بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا

مغنى شعر من پسر ترک کننده وکذارنده
بکری بشرم درحال نا دل سوزنده است
بر ان بکری طیور درحال منتظر اند
ان طیور درحال که واقع سونده اند
بر وی بودی وقتی که بر اید
روح ان بکری از جهت انکه انسان را
مادام که رمق است اورا نزدیک نمی
اید او را طیور اما وقتی که مفارقه
کرد از وی روح او طیور ابیند
کوشت او را بیحود نند شیخ فاسی

عن راحلته فوضع فاذا هي حقيبة محشية فاخذ على بعيره
ونذوده وكسناه وفضله اى فوفر من البدل لفظا
اى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن
التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في
حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد
ونحوه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني
مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو
حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع
حوله منتظر لازهاق روحه لان الانسان ما
بر دمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوى
بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك

البكرى

البكرى بشر كل ما كان عطف بيان المعرف
باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرف باللام نحو
الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا
الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان
حكمه اذا كان بدلا لفظا ولصورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثاني اقيس المبنى اى
الاسم المبنى في هذا الحد لا يصح لان معرفة
المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم
يعرفه لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر في حد
المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المناسبة في تعريف المعرب هو هذه

مبحث المبنى

[illegible]

١٠

المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة
بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او
غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل وكلمة
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق
معه العامل فخرج عن هذا المضاف من المركبات الاضافية نحو
كغلام زيد غلام عمرو وغلام بكر فانه مبني والمضاف اليه
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب اعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل وكفى في المبني
ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط مخلا او هيهنا لمنع الخلو

المضموم

مثلا مناسبت داشته باشد به مبنی و غیر مرکب باشد
یا در هم مبنی است پس یک قید مبنی ... قید لا منع

اختلف بتر

اختلف بترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي
المعرب والمبني تقديما وتأخيرا اثباتا للتقديم ما
مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني
من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف لسكونها
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات لما
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا انه يعبر
هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانها كثيرا ما يعبر بها
على الحركات الاعرابية ايضا كما وقع في صدر
الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء
في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب عليه انه

ان لا يختلف اخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل
لا ختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن ابنه ومن زيد
وهى اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع
عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصلح
بحث الاصوات فيما بعد حظا بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية
ولابد لكل واحد منها علة البناء لان علة
البناء الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين

اخرى

مبحث المضمر

اخرى من احد بها علة البناء على الحركة فان
الاصل السكون والاخرى للحركة المعينة
انها اختيرت دون الباقين المضمر
ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم ما
يتكلم به وبالمخاطب ما يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا
فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم
اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا امنا

مقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او
تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا هو اقرب للتقوى فكانه تقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثم موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما
التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في
النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى حتى

المتقدم

المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا و
هو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير
مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير
المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي
قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي

المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال

الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال

انشاء الله تعالى فثبت ان الضماير خمسة انواع المرفوع

المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل

والمجرور المتصل النوع الاول هو المرفوع المتصل

ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم

الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد

المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن

(ثبت وتعرف باشهار)

صيغة جمع الغايب المعلوم الماضي (في) واثما (وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي)

بداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغايب لانه ادون من الكل وصورة نظمها

هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم

ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا

ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا

قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع

المنفصل

المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير

في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر

لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع و

التذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل

وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني

الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم

ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم

ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل

بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما

انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل

اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى

اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار ان

الضمير ايا واللواحق لدلالة على التكلم والخطاب

(اياي)

والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ومثال
المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن
ولي ولنا ولك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر و
المجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة منها مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانوا ع

الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم اثنين
وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع
ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
ويجئ لذلك الامور علل واوضاع ومناسبات لا نطول
الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني
لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتارا
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما الغي
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي الغائب
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر

نحو زيد ضرب وفي الواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن
مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء
علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع
مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو
اضرب ونضرب وفي الواحد المخاطب المذكر نحو
تضرب واضرب وفي الواحد الغائب والغائبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند
ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون

والهندات

والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في
النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان
يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في
الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير
فاعل والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو
كان ضماير لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين
والنون في تضربن والواو في يضربون والالف
في يضربان لا يتغير هما اي الالف والواو في
الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل
اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال

وذلك اى تقدم المتصل بالتقديم اى تقديم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ
الفصل ينافي الاتصال وتحكم بفوت الغرض او
بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اى كون
الضمير مسندا اليه اى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي اى تلك الصفة كاينة له فانه
لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة لزم الالتباس

في بعض

في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير زيد
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
علم خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد ولا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قدم من هذه الا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك نعبد
مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر
مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قايما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على

غير منهي له فانه لم يسند اليه الضاربة الجارية على
نسبه حيث وقعت خبرا لهند وهي صفة لهند حيث
نام الضرب بها او اما سبح ذلك اذا كان هي فاعلا
لا تاكيدا او لا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون
ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما فى اخشانى بالفعل
صورة لا لبس فيها لئلا يثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الآخر احترز لانهما اذا تساويا نحو اعطاها
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني المتحرز عن تقدم

فيما هو كالكلمة الواحدة

احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد
الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترز عما
اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم
انفصاله لبعده من المتكلم في تاخر الاعرف وما انا فيه
يحقق طعن في قول الوصلة بايراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل
وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل بان

عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وذلك الفصل نحو
ضربك اياك لاعتداد بالفصل والا اى وان
لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدم
فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على التقدير الاول فلانه يلزم الترجيح
فى تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة
الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكرا هتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكون
احدهما اعرف لكونهما ضميرين غايبين او نحو
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو الضمير المخاطب ولكن ما قدم منه والمختار
فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان
ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قايما و
كنت اياه لانه كان فى الاصل خبر مبتدا و

يجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان
عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال ح
فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الا
نفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من
رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاعم
انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا
مبتدا محذوف الخبر نحو لولا انت الى اخره يعنى
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا
انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا
هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان
اوفق بما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن
الى اخرهما لكن تغير الاسلوب تنبيها على التلبيس
بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال انفصال

الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى
فاعلا لا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضماير قد يقع بعضها موضع بعض كما تقول
ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور
واقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير
وسيبويه في العامل و نون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقته

الياء لتقى آخر الماضي عن الكسرة المختصة با
لاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة
في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا
عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو
يضربني لتقى اخر المضارع ايضا عن ثان الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما
وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضهما وانت مع النون الاعرابية الخيار
فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها
يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير
الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون

في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ونحوها
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان
لعدم مانع في اثباتها والحمل على اخواتها خلافا في
الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها
اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها
ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل نحو
زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو
كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير
المرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط للفصل ذلك

المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا
وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع وادخل فيه ما
لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب في كون
المبتدا ضميرا او غير ذلك اما للحمل على صورة اللبس
وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان
يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وافعل
على مثال افعل نحو بدخول العامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من
الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة
الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد لغوا
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله

مبتدأ اى يستعمله بحسب الحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده
خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله و
انما يعرف من العرب جعله مبتدأ ورفع ما بعده
في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون
الواو وهو الوضح متعين ويتقدم قبل الجملة واتى
لفظ قبل للتاكيد التقدم لان تقديم الضمير
على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام ويتقدم متصلا بالجملة من غير سبق مرجع
عليها وذلك بحسب المفهوم اعم من ان
يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى
ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان

الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان مونثا وحسن
تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل المناسبة
يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان
للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل لها
في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده على هذا او لم يجعل التقديم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا
عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم
الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل
انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان

او الفضلة متصلاً ومنفصلاً واذا كان متصلاً فيجب
مستتراً او بارزاً على حسب العوامل فان كان عامله
معنوياً بان كان مبتدأ كان منفصلاً وان كان
لفظياً يصلح لاستتار الضمير كان مستتراً والا
بارزاً مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم
مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل
البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسياً منسياً
حال كونه منصوباً ضعيف اى جائز مع ضعفه بخلاف
ما اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصلاً لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الجملة
مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوماً
يلق فيها جآذراً وظباء. الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بقية الاخبار ههنا
مع كونه منصوباً لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم

المنفصل

ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت
ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما اوجد
تخفيفهما اوجد وان المكسورة المخففة عاملة
في الملفوظة مع ان ان المفتوحة اقوى شبهاً
بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجد
عاملة في الملفوظ فقدروا اعمالها في ضمير الشان
لئلا تزيد المكسورة عليها عملاً مع انه اجدر
به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير كيلا يفوت
التخفيف المطلوب منهما كما ابدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع
اذا خففت اسماء الاشارات اى اسماء المعدودة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماً
وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة

الاشارة

فلا يجوز ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها الثانى ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى
ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق
وهي اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى المفهوم في نسبة
الخبر الى المبتدأ وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر
قدم لكون الضمير قريبا الى مرجعه وعلى هذا
القياس في التركيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ
وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها
بحاله خبره ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث

الفصل

الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذيك وقيل هي الاصل
لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان تناسبها وقيل
هما اصلان والقول باصالتهما قد سنا على انهما
لفرعيتها اوقت بقلب الالف ياء وته وذه بقلب
الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما وللمثناه اى مثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من
اختلافهما اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب
اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيهما ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا

وقصراً اى ممدوداً او مقصوراً واذا كان مقصوراً
تكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى
يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها
فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به
للتنبيه على المشار اليه قبل التلفظ كما جئ التنبيه
على النسب الاسنادية كقولك ها ان زيد قائم وها
ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء
الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهى اى
حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة
واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة

دفع لما يرد علم ... الحروف ... باللاحق ... الحروف ... العروض ... ليس فى الحقيقة منها ... كما توهم ...

مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى
المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى خمسة
واجعله الى الخمسة واشتراك جمعهما وانما قلنا من
انواع اسماء الاشارة لان افراد المفهوم المؤنث
يرتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك
الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس فى انك وذينك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا وكذا الى البواقى
يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى
تانكن وتينكن واولاك بالمد واولاك بالقصر
الى اولاكن واولاكن واما ذلك فقد اورد
الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح للاصل فى ذلك
فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذاك للبعيد و
ذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط

مذكرا او فى الكاف اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت جمعا

مذكرين الى انكن فى ذينكن اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت
جمعا

لا يخفى الابعد تحقق الطرفين ولما اداى المص كثرة
استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين
منها لم يتقيد بهذا الفرق بين هنا والحالة الى غيره فقال
ويقال ذلك وتالك وذانك حال كون هاتين
الاخيرين مشددتين واولالك باللام اى هذه
الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد لى
بعد ان جعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور
سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولا
بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في
المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من

المبنيات

بحث الموصول

المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى
اسم لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا تاما
ان كان جزءا اميرا او لا يصير جزءا تاما ان كان
يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا
يحتاج في كونه جزءا اولتا يتحمل اليه المركب اولا
الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا
جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول وصلته
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا
لكن لا جزءا تاما او ليتا الا بصلة وعائد والمراد
بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحى قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لا يخرج
مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة مشتملة
باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى
ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة
الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب
المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره
والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله و
صلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية

وانما اوى فى ذكر صلته جملة خبرية ما ثبوت الحصر
لجملة صفة للمعرفة بواسطتها وخبر بلفظها
بنفسها واوان ... نقضها
منه نصف

او فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير
ضمير قوله اى الموصول لا لغيره وصلة الالف واللام
اسم فاعل ومفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام
الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى
الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان
لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف
فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والالى
على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع
المذكر اشهر والذين كاللاءين لجمع المذكر واللائى
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انهما فى جمع المؤنث
اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى

اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معًا وما بمعنى الذى
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
نحو قوله تعالى والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن
يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار
اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب
ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى
المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة
بلغتهم بمعنى الذى او التى فى قول الشاعر فان الماء
ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت
والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى والمثنى
والمجموع والعائد الى الذى لا يتم الموصول الا به
اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه

المفعول اى العائد

فضلة

فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه اعلم ان النحاة
وضعوا بابا سموه باب الاخبار بالذى وما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم
ارشادى طريق الاخبار
فهمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيرها اياها فانهم
اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية
بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى ان ذلك
الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف
الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعمال
الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست
صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اى وضعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها
وهو الالف واللام
فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه

منزلا به مع تذكيره الجمال وادا التمرين
بجامه تكون تذكير مجيء مع انهما الفعل ان
غيثهما دال صحيحا لان يحصل يعلم فيه التقديم
يعرض الا يفهام قبل التفسير عليه

اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى
موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة
الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا مستحقا له
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضرب زيد بكلمة
الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع
ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه
محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول فى
ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته
خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى
مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة لا
بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا يكون الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة

الفعلية

الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى
وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام
عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى
اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى
اسم فاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير
الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار عنه اى من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى
فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف دون
الصفة وفى الصفة دون الموصوف فلا يخبر عن ضربت زيدا

الفاعل ان يخبر بالذي عن زيد بدون الفاعل ولا
عن عامل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان
الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير
الذي لامتناع نصب الذي لاستلزام ذلك عود
الضمير اليهما فيبقى ذلك الضمير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو
قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا

جعلت

جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي الصلة والمبتداء
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما
كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او
ما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء
معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة
بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعروف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا ونعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن
كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا

وان جعلته عائدا الى المبتداء
بقي الموصول بلا عائد

قوله لا الحرفية بيان ان ما الاسمية
يجري فيها هذه الاقسام التي
الموصولة بخلاف الحرفية فانها
لا يجري فيها هذه الاقسام الثلاث
بل انما هي كافة او نافية او مصدرية

والفرجة بفتح الفاء وسكون
الراء ... والعقال بكسر العين حبل يشد به
يد الدابة لتمنعها عن القيام

اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمته الا فى
التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى
للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة
والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك فايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعو فله
الاسماء الحسنى والاسمية الموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل
اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة
اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اى رجل اى بعظيم يسأل عن حاله
لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة
وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها
لا لاشتراكها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على
اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى
هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ ولما

الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فانه فى
قراءة بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتأكد شبه الحروف من جهة الاحتياج
الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما تبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لانها
مثل ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه
ذكره فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مستحق للضم مفردا
معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكره
ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذى صنعته على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون
التقدير اى شئ الذى صنعته اى صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبر او بالعكس فجوابه رفع اى مرفوع على انه
خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته
مبتدأ محذوف او (?) جر ما منه (?)

الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية و ٣ الوجه الآخران معناه اى شيء وههنا عبارتان
احديهما ان ما ذا بجملتها بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناه
اى شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان
معنى قولهم انهما بجملتهما بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لا ان لا يكون لكلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اى شيء و ح جوابه نصب اى منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المص
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان
اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام الفعل
الاصل فقدرنا انها كونها شابهة لمبنى الاصل فانه قيل
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد بمعنى تضجرت

وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويدا اى امهل مثال لما هو بمعنى الامر و
هيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني
تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى
الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو
ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا
موضوعا لكلمة امهل فـ الشارح الرضي وليس ما
قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء
اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان

بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل قطام
اسم امرأة مثلا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال
الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس
اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في
الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلذا
تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انهم لم يأتوا الا
نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو علم ما قيل مصدرا
معرفة مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه
ولا على تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق
فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الآخرين لمشابهته
لما اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر
واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر

معدول عن الامر للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال ويحصل المبالغة في فاعل قال الشارح
الرضي الذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن
الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء
منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين ذلك
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال
علما ليخرج باب فساق وانما قيد للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قالوا لكنه علم لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
لمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب في تميم استعمال
بني تميم الا ما في آخره راء فعال علما للاعيان

يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها
بل يعربون باعراب ما لا ينصرف نحو حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير
البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على
لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها التعجب في حكمه حكم المصادر
والثاني مثل صه ومه في حكمه حكم اسماء الافعال واما
غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم
او المتعجب وي وح لا تقدر ان يحكم عليه بشيء او به
على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية

بحث الاصوات

بان يصوت

بان يصوت عن نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق
قاصدا لا الحكاية ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح
ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به
وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها
واذا تلفظ على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند
صوت الغراب فهو في هذه الحالة ايضا مبنية لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست
باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وقد ذكرها في باب
الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيتها
مجريها لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار

كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها
كما عرفت حكاية صوت اى اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اى لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان التصويت
من البهائم ذات القوائم الاربع فلا ينافي ما هو للطيور
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين ولذا
كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم
يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره المركبات اى المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة

يعني ذلك القسم لان صوت الانسان ابتداء من غير

دان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير

منه المركبات

او حكما

او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلا
كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل
التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل
سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الا
سماء المبنية فقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله
وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد
مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتعيين النسبة بل وجه يخرج منهما هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر الهيئة تركيب احدى الكلمتين مع
الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي
في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل

والمفصل بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احدى شطوى جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق
فاطلق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثانى حرفا اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن
الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب
والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذف الواو وركب عشر مع خمسة فاذا قيل
حادى عشر واخواتها بعض اخوات حادى عشر من ثانى
عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى
عشر واثنا او ورد سؤالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان
الثانى منه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر
وجوابه ان المراد صيغة الفاعل اذا اشتق منه انه

الح

العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرناه ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تتسع لهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين ان يأخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول لدلالته
على المقصود من اول الامر واخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشرة فحادى متضمن حرف العطف باعتبار
ان اصله حادى وعشر لا بمعنى وعلى هذا القياس
الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثنى عشر واثنى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى
الثانى المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط

اى ماخوذ من احد عشر المتضمن لحرف العطف لا باعتباره

النون والآن اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف
في الافصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في
اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هاهنا
ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقبل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعدد

مبحث الكنايات

تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحروف او
لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء
الاشارة دخل فيها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم ومعنى ذا على الاصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موضع الجملة
التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما ادرج البناء الذي هو
الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان

في الاصل مركبا لكنه انمحا عن الجزئين معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن
اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها
لما كانت العدد وسط العدد وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب
عندي وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه

ما ينبغي

ما ينبغي من كثرة تنصيصا ولما كان هذا اللبس مثله في
التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزة كانها نائبة عن
التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك
وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ونثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر
الكلام لان الاستفهامية تتضمن حرف الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه
اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا ليدل على
الانشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التصدير

من اول الامر وكلاهما اوقات لكمان او صفة لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم تبين موقع كل منهما بقوله فكل ما
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله
لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز
فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما
وكم يوم سرت في المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام

ملكت

ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت في المفعول فيه
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه دخل في قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله
حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وبكم رجل مررت
او مضاف اليه نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بطريق الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة
واحدة مستحقة الصدر والا اى وان لم يكن بعده

لا لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجرداً عن العوامل اللفظية
مرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً من ابواب
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه
فهذا خبر يقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم هيهنا منصوب
المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن
فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه يتأتى في تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد
منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين

يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما و
اذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما الا الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني
فهو مكرم وما تقدموا تجدوه عند الله ولا يتأتى
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع
بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو
لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني
واذا ان لم يجر بجار نحو متى اين فلا بد من كونهما منصوبتين
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية
ويقع اسماً صريحاً نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة الا انها
وقال الشارح الرضي وانا لا اعرف لهذا على شاهد

من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرفع في
الاستفهام محلا مع امتناعها الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ نحو متى عهدك بفلان اى متى كان
عهدك به واما اى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ابتداء على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى
وقت كان مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه
على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الثلاثة
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم و
في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاسم
والجر فذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه هكذا
في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل كم مميز كم عمة
اى ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة في كم لحالها
رفعه بالابتداء والاخران ان نصبه على الظرفية

وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى
ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم
ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعنى عمة فاصلها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز
حذف مميزها وهو غير ما ذكره فيما سبق فكان الاولى
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير لان
الفدعاء نعت عمة او خالة وتمامه فدعاء قد حلبت
على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل
فتكون منقلبة الكف او القدم يعني انها كثيرة الخدمة
حتى تعوج لذلك او جدت اظهرها انسبها الى سوء
الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت

اى كنت كارهاً بعد بينهما باستنكافها منهما لفخذ بيتي
على كم وسني ولضنادم من انواع خدمتهما الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي الناقة التي على حملها عشرة اشهر واختيارها
لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى
نذالة طرفيه ابيه وامه والاستفهام على تقدير
النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد
عماته وخالاته فاراد عنه وكونها خبرية على تقدير
الجر على سبيل التفخيم اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت
على عشاري واختلفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على
التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء مصححة توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع نصب لانه الفضل الواقع بعدها

مسلط عليها انسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت
عمة وصفت خالة وقد علمت واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضت
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في
كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل
عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار
عن كثرتهما فمعناه كم درهماً او ديناراً او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه
او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو باعتبار
لا عداد ضربك اى كم مرة او مرة ضربت والضربات
اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان العدد فما

المفعول فيه الظرف اذ لولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اذ لولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون للمثال الثاني تقديره
كم رجلا او رجال ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من
المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن
اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غاية ينتهي
بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة و
شبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير
الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف

المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا اتيان عليهما بمعناهما ويجوز
في هذه الظروف على قلة ان تعوض التنوين من
المضاف اليه فيعرب كقول فساغ لي الشراب و
كنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة و
بين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري
مجراها اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا
غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على
الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما ولا يحذف منه
المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو اصلحنا الامر لا غير
لكثرة استعمال غير فيهما بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف في

جاء زيد بعد

مبحث الظروف

المسموع

حيث لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرضها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا تضاف الا
الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضافا الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى
اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء كا
لشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كان
في الظاهر مضافة الى الجملة فلما اضيفت اليها كلا اضافة
شابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم
لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف

المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وهي اي اذا اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على
الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون
لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم
والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في
الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
ومنها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة
على اخرى فضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير بعدها

مختار بعدها الفصل لمناسبة الفصل الشرطي وجوز الآ
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد يكون اي اذا المفاجاة مجردة عن
معنى الشرط نحو فاجاء الامر مفاجاة من قولهم
فجئت فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين
اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب لزومه بعدها
في باب الاخبار على الشرطية التفسير نحو خرجت فاذا
السبع اي ففاجاءني السبع حاضر او واقف على حذف
الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من
الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع سببية عن الخروج قيل والاولى الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وقال

والنسخ

ففاجأني
المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو
مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لفاجات لا مفعول به والاكثرون اذا ظرفية لا
اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد
الزمان نحو ايتك اذا احمر البسر واي في وقت احمرار البسر
وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم
زيد واذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها
اي من الظروف المبنية اذا الكائنة للماضي وبناؤها
لما مر في حيث وان كان وضعها وضع الحروف وقد يجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية

اي في الكلمات [illegible] والشرط

مثل كان ذهب اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة
نحو خرجت فاذا زيد قائم ولهذا تجنبها لم يذكرها
المص ومنها اين وانى لهما للمكان استفهاما وشرطا
اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف
الاستفهام او الشرط نحو اين تكن اكن وانى زيد وانى
تجلس اجلس وجاء انى زيد بمعنى كيف وانى هنا بمعنى
بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال
استفهاما
اى على اى شيء وصفة فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال

قال

صاحب المفصل وكيف جاز مجرى الظروف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
اى عليها اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت
فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت
راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ
ومنذ بمعنى الموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما
مذ يوم اى بعدهما المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ
اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم
رؤيته هذان اليومان فادام لا يلاحظ هذان

اليومان امرا واحداً لا اثنين او اشيا فالمثنى
او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكماً نحو ما رأيته مذ
يوم اجتمعنا فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما
كان التعيين المقصود لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لانّ اوليته وقت ما من الزمان مدة
الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكون بمعنى جميع المدة اي جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان
الذي قصد بيانه حال كونه متلبساً بالعدد اي بعدد يستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شي نحو ما رأيته مذ يومان
اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد
ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
اي ما كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذهبت او ما خرجت مذ

لا الحكم عليهما بالاولية
المدة لان اول المدة يكون
امرا واحدا ع

ان ذهبت ولا اسمية نحو ما خرجت مذ زيد قائم في
ولا نكره لفلانة فيقدر بعدها زمان مضاف الى
احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير
فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل
واحد منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر
المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان
يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وهو اي الخبر جائز واعلم انهما اذا كان مبتدأ او خبراً
فهما اسما صريحان لا ظرفان ولا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لانهما يقعان ظرفاً في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال

صف نحو بر خوان عجم بشتاب و منشی ختم نحو بخوان و فنسخ با نوا

وسكون النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال و
كسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم
اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبنا
ؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عندي
فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنده
ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما
يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة نصبها تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك تجد في بعضها ويثبت ويكون
غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرهما ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتها
وقد تخفف الطاء المضمومة وقد ضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة

الطاء

الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي
وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو
ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملا على اخته
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
وبعد بدليل اعرابه مع مضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي
يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى
كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
من المضاف اليه وتبنى على الفتح للخفة نحو قوله تعالى

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن
قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذا اي
كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما او ان مخففة او مشددة مثل غير
مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم
لشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث وجه
المشابهة وكونهما في بعض الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا
باب بيان معرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع ليوضع جزئيا وكلي لشيء متلبس
بعينه اي بذاته المعينة المعلومة المتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له الاسم فهو معرفة واذا وضع له الاسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج
بها النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء ترتيبها واشاره
في الذكر الى ترتيبها بحسبنا فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه فان الوضع لاخذ او لا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه دون القدر المشترك ذلك
الحد للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
وهو بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ كلفظ الاسد علم لهذا المعنى الجنس ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع

النظر عن معلومية ومجهولية بانه بهذا الاعتبار نكرة
والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما
سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا
الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع
له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
مجهولة من حيث معلوميتها ومجهوليتها وضعا عاما
كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر ووضع لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او
الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل اللام

بعد ما دخلت يا شيئا اخر من المعارف او عرفته بالنداء نحو
يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين
فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ الاصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى
احدها اي الى احد الامور الخمسة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
انها لا يصلح الا بالنسبة الى الموضع الاول فان المنادى لا يباح
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا
مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظره
الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل او
فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز
به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها

لا يفيد تعريفًا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
وصنف المضاف الى احدهما بمعنى الموصول والمعرف باللام
والندا مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال
العلم اسمًا كان او لقبًا او كنية لا فترا[ن] صدره بالاب
والام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء
بعينه شخصًا او جنسًا واحترز به عن النكرات والا[علام]
الغالبة كالنجم والصعق التي بعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من غيرهم او غيره اى حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غيرهما او غير ذلك
الشيء باستعماله فيه واحترز من المعارف كلها وقوله
بوضع واحد اى تناوله بوضع واحد لاخراج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الا[عرفية]

من واضع معان
فكانه هؤلاء المستعملين
وضعوا له ذلك الدعم

بترتيبها

بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما
يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف
يعني اقلها التباسًا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه
يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم لا يخفى لك انه اذا قلت
انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بالحضر
فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون
المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر
على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان
فيه تفاوت باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اما
اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء
العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست
لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
متفرقة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات
واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد منها ومن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد
منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية احاد الاشياء اذا اخذت متفرقة فاذا سئل عن معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من
هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا

التعريف

التعريف لانهما من اسماء العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار المعدود معه لم يرد النقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وتمرة وتمرتين وضربة وضربتين
حيث يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي
اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كثلاثات والاف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاحاد مذكره ومؤنثه مفرده ومركبه
ومعطوفه واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان
في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث بالجماعة
تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بغيرها الجمع
المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة ولم يفصل

الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة
اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
ابقاء الجزء الاول على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في
المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتي عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتانيث وفي ثنتان وان كانت للتانيث الا
انها حملت على ثنتا وبنو تميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث
اي في عشرة فيحترز عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب فيه
في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة

ولهذا حكمنا عليه بانه خلص عن التانيث دام

واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب التذكير للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهي عدم الفرق بين المذكر والمؤنث د تمم

والحجازيون

والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتح ويقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث بغير
فرق وهي عقود ثمانية ويقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
العقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولم يغير الواحد والواحدة هنهنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في نوع التركيب لم تكن في استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في ما سبق
العطف بلفظ ما تقدم بل خصها باسماء الفاظ ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزوائد عليها كاينا فلك الزوائد بلفظ
ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فيقول اثنان
وعشرون واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة
وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين في المذكر الى تسع
وتسعين ويقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف

في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
عنهما بالعطف اي بالعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد
حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد
من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد ومائة واثنان واثنتان
ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد
عشرون رجلا واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان
وعشرون رجلا وثلثة وعشرون امراة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية
المائة والالف وجمعه ويجوز ان ينعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه والاصل في ثماني عشرة فتح
الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء
اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما في قول السحاب القاضي حذفنا الياء

وثلثة رجال او ثلاث نسوة في مائة ...

الا ان الذي

الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة الثقل
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ابقاء
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشر ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد
شرع في بيان مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة واثناء
الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله
اثروا فيه جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
والتنوين اما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا
ثلثمائة الى تسعمائة المستثناة من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو
مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال

ثلثة مسلمين فلم يبق الا ان ياتي لكنهم كرهوا ان يجي التمييز المجموع
بالالف والتاء بعدما لم يرد المجي بما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين واقتصر على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها في صورة نون الجمع
واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم
يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيا واحدا كما جوزوا ثلثمائة
امراة اما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا
ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه
جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان
استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال
ثلثمات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية

ولا حد فيها اذ ليست هي في تخفيف نون جمع

اذ هي

مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة ق

فانه يقال

فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت
مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها
على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة و
المائة والالف في جانب الكثرة منها اختير جمع في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة قصدا
للتعادل واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا
كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبر بها
عن المذكور فوجهان اي ففي العدد فوجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل
يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز

منهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ تمييزهما
اى لفظ التمييز لان يكون تمييزهما بتقدير ذكرهما الدال بجوهره
على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن
الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو
رجل ورجلان فان صيغة رجل يفهم الجنس والاثنينية فيذكر
استغناء عن العدد فان قلت هب ان تمييز الواحد مستغن عنه
لكن لا نسلم ان تمييز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى
يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما التزموا الجمعية في مميز ثلثة الى عشرة ينبغي ان يعتبر فيهما
لم يعتبر الجمعية فيه لما ذكروا انه ينبغى وهو الاثنينية ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا تمييز لواحد ولا اثنين استغناء بلفظ
التمييز اى بجوهر حروفه المصوغة بهيئة مناسبة المقابلة
للحوق علامة الافراد بمعنى التنوين او علامة التثنية بمعنى
حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر
الواحد صريحة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى عن ذكر

والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس

الاثنين

الاثنين ملحية فاختاروا الحروف العلامة التي هي اخف على
ذكرهما ولا يقال اثنان رجلان لحفظ ان اثنا رجل فقد الاحتياج
انما يكون للافادة اى لافادة لفظ التمييز الشىء المقصود اى
التنصيص على العدد والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر
العدد صريحة ويشكل ان الغرض من الاعتداد في الواحد
المستعد باعتبار تمييزه اى بسبب اعتبار تمييزه اى بتمييز
ذلك المعدود عما اشتمل عليه من واحد الثاني في المذكر قوله
الثاني بقول القول فذلك القول انما هو القول انما هو ملتبس
تمييز الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدار في الثاني
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية في المؤنث ملحقا القياس وهكذا الى العاشر في
المذكر والى العاشرة في المؤنث لا مميز اى لا اشتغال عن ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه

ازيد

مركبات لا يجيء اشتقاق اسم الفاعل منهما ويقول في المفرد
باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة بل يدل
منهما الاول والاولى الدالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشر
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا
حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والمعطوف نحو الثالثة ثلثة بحذف التاء من ثلثة
الثالثة عشرة وتؤنث الاخير لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة ويقول
في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ونحوهم

في المؤنث كما تذكرها للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاخير

الرجل

اى من اهل الاختلاف لاعتباري اعتبار تصييره واعتبار حاله الى اختلف
اضافتهما في الاختلاف فاضافتهما قيل في الاول اى المفرد من المتعلق
المتعلق بتصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الاقل منه بدرجة
اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتضعيف اى صيرت
الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى في المفرد المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة ورابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدده تساوى
عدده او يكونه فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتباره قوم
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول عن عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا
وتقول في اضافتهما اذا دخلا العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني واحد احد عشر
بعشرة درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار الحال
لحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما
عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب

حادى

المذكر والمؤنث

الثاني وهكذا الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول من
المركب لا ولا لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزء
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر
والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاتحاد مباحثه ذكر
التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته فاخر تعريفه
لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما اي اسم
كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقية كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا
يظهر التاء في تصغير الرباعيات من المؤنثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار و
نعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى وحبلى او ممدودة

كحراء

كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وذه
انها للتأنيث وليس في ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة
للمؤنث مثل هاانت وكذا المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
لوامه بازائه اي في مقابله ذكر من جنس الحيوان كامراة في
مقابله رجل وناقة في مقابله جمل واللفظي بخلافه اي
بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل
تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث
اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان
تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم
يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه و
اذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا فظهر الفعل اثبات التاء اي فذلك الفعل
متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل اول الامر
اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانت في ذلك بالخيار

في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف طلعت فانه لا يجوز فيه
طلع لكون التانيث غير لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما
في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وحمل بعض الشارحين ضميره راجعا الى المؤنث الحقيقي
او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
استغناء الاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل
لان الخيار في الحاق التاء بالفصل وفي تركه فيقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس و
طلع اليوم الشمس اذ كان المؤنث الحقيقي منقولا
عما هو له في اسماء المذكر كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
... جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس

للجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاءوا وغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون وكا
الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو
اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير
المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان
شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقل اي جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون
جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
غير المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير
النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير

المثنى

العاقل السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت وفعلن عائد الى جمع المؤنث

التأنيث بتاويل الجماعة وضمير فعلوا اى بالنون اما فى جمع

فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى الجمع المذكر غير العاقل

كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجل فهو اعني جمعه فاجرى

مجرى المؤنث وفى حواشى الهندية موافقا الشرح الرضى لان النون

موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين و

استعماله فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث

لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق آخره

اى آخر مفرده بتقدير المضاف وقد يبعد قوله ونون مكسورة

قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل رجلا
وهذا التقدير لا يتم في آخر رجلان

من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لا
لما ملحقة من آخره بمثل مسلمين

يستغنى عن هذه التكلفات الف حال الرفع او ياء مفتوح

ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز

عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون

عوض عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات

فصورة

في صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة

النون **ليدل** ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق و

لا باس باشتماله على اللحوق النون وعدم دلالة اللحوق عليه على

ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل المراد من امور ثلثة على شئ

صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى

الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين **على ان معه**

اى مع مفرده **مثله** فى العدد يعنى حال كون ذلك المثل من جنسه

اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له الوضع

واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الحقيقة

والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة

الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز

تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال القرآن ويراد

به الطهر والحيض بل يراد بهما الطهران او حيضان على الصحيح

خلافا لبعضهم فان قلت فهذا مشكل بالابوين للاب

والام والقمرين للقمر والشمس قلنا جاز ان يحمل الام

على الاب والقمر على الشمس فان اللفظ باعتبار معنيين مختلفين فى الاب والام
مع اختلاف الحقيقة فى الاب والام

فالمثنى فى الاول باعتبار معنيين مختلفين مع مختلفين فى القمر والشمس
معنيين مختلفين

مسماة بما لاسم لا بالادعاء ولقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما معا فيجانسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليجز مثل هذا التأويل
في القرء ايضا فلا احتياج على ادعاء اسمية الطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليتأول بالمسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة
هذه الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظي
بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه
ولهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما لاثنين
لا في يكون يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم

عجزه

علماء في اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر
في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر اسم المزيد الذي
لحقه علامة التثنية في بعض المواد ما يتغير لاجل التثنية اراد
المص ان يبين حكم ما يتغير لاجل التثنية ان حكم ما وراءه
يعلم من تعريف المثنى فقال المقصورة اي في الاسم المقصورة
وهو ما في اخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس من الحركات ان القصر الحبس ان كان
الفه منقلبة عن ياء حقيقة كفتيان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كما ان في المسمى بالي وهو ثلاثي
اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه تقلب الفه ياء اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يوجد فيه لمكان الثقل
والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن واو حقيقة
كعصوان في عصا او حكما بان كان مجهول الاصل وعدم
الامالة كمتيان في متى حيث جاء مسمى بها الا اذا كان على

اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى و
المصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالالف مقلوبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
ثبتت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء الجيد القراءة والمتنسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو علي
النسك العبادة
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث
اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا آ
بالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا
فقيل حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى
ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلب الواو همزة فى مثل أقتت
واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى

قلبها

قلبها ياء نحو حمرايان فالاعرف قلبها واوا الا اى
ان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردى
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما بثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن
واو وياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهت
همزة قراء فثبتت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لان الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء
الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور
ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والاوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة او ردها الى
الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر

لكنا قد تصفحنا كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب
فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح
الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء ولزم هذا ان
يكون هنا الاصل واوا لا ياء وبحذف نونه اي نون التثنية قد
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام
التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي قياسها ان لا تحذف من اخر المثنى كشجرتان وثمرتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالاخر بحيث
لا يمكن الانتفاع لهما بدونهما صارتا بمنزلة مزدوج وتاء التانيث
لا تقع في حشوه وقيل خصيان مستعملان وهما لغتان في
خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع

المثنى

المثنى للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له
قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة
فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **الجمع** ما دل
اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق به
القصد ضمنا في ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي
مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من
تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما
بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله
بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال وهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون
في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على
احاد ... يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل

قصد

فانه وان لم يدل على اجزائها وضعا فقد يدل عليها استعمالا و
اسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فيخرج بمقصودة واذا
بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذا الكل بقوله
بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع
على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
فقد علمت انهما خارجان عن حد الجمع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجمع فان
قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل
ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام
كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها
احاد من تركيبها كباقر وجامل وركب جمع وقال الفراء

وكذا

وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما النعم
او جمع لا واحد له من لفظه كخيل وابل وغنم فليس بجمع اتفاقا
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع
لحمله عليه فان التغير الماخوذ في حده اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل و
اذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح و
مكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة
يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
في حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة لتدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
علما ان معناه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه
ولم يقل من جنسها اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل لما فضل عليه

ولا كثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقر من الحمار
واعلم من الحداد فان كان اخره اى اخر جمع ما ياء ملفوظة
كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا في حالتي النصب والجر القياس
مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه
مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل
الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في
حالتى النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين

قلبت

قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكرها علما اى مكونه
مذكرا علما لعاقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه و
المذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالصبى او اثنان كالمرأة او واحد كاعوج
علما للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون خاليا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهما يدخل
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التأنيث وهو التاء لا الالف
فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا فتخرج صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف و

بقى مجرد

فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان

بقي الصفة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد
جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط
الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الاسم الكائن صفة مثل افعل فعلاء اي مذكرا
غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
لكن الذي لا يدل على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون لا فعلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يبقى فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه
فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الحكم المذكور
مذكرا

مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة تاويل الوصف مع
المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف و
التاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يجمع
جمعا مخصوصا باحدهما بل الناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع مذكرا
صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء لزم
اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير و
العقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها عن الشذوذ
منها حسيني واما الذي زاد تفصيل ذلك فليراجع اليه
وبقي بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثالها

المؤنث

البا المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق
اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لذلك
المفرد مذكرهم جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة
جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه لا يجمع
في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حايض ايضا
حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات و
زينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضى ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو
مسموع

جمع التكسير

مسموع كالسموات والكائنات وذلك الخفاء هنا لتانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير
ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث هو نفسه او صورته
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به
واما المتبادر من تغيره انه تغير الواحد بحسب الامور
الداخلة تغير يكون بحصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الا على ما مر
المفيد للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك
التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما
افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع
فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس
جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة

تغير يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض ... اسم بمنزل مصطفون فانه

كأرغفة جمع رغيف وفتلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين أو مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي
الظاهر أنهما أي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى
القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الأوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على
ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وقد يستعار أحدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء
مع وجود أقراء المصدر اسم للحدث يعني بالحدث مبحث المصدر
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل أن تقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له
أو بيانا لنوعه وعدده نحو جلست جلوسا فتمثل جلسة وجلسة
القادرية والعاملية ونيلا له ونيلا له مما لم يشتق
الفعل منه لا يكون مصدرا وإن كان الأخير مفعولا
قط وهو أي المصدر من الثلاثي سماعي [illegible]
عدده

عدده إلى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره
أي غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه والرباعي المجرد و
المزيد فيه قياسي أي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على
أفعل فمصدره على إفعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل أخرج إخراجا واستخرج استخراجا
إلى غير ذلك مما هو مذكور في علم التصريف ويعمل أي المصدر
بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو أعجبني
ضرب زيد عمرا أمس وحال كونه غيره أي غير ماض مستقبلا
كان أو حالا نحو أعجبني إكرام زيد خالدا غدا أو الآن في
ذلك العمل يعني المناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول إذا
لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروطا بأن لا يكون قطعا مفعولا مطلقا فإنه إذا كان
مفعولا مطلقا فليس حكمه ولا يتقدم معموله أي معمول
المصدر عليه لكونه مستقبلا بالفعل مع أن وشيء ما في خبر أن

لا يتقدم عليه فلا يقال عجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اى معموله فيه اى لا يكون الفاعل ضميرا فيه كما في اسم فاعله لانه
لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم فيه اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل لما كان تثنية الفعل وجمعه راجعا في الحقيقة
الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه في نفسه تثنية
وجمعا ولا يتبع ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل معه لفظا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربني زيدا
حاصل الكلام ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو عجبني ضرب زيدا لان النسبة الى
فاعل ما غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف تصوره ومفهومه عليه
بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد عمرا ...

اوفي

او في مشابهته للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان منونا
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله
اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل على المقدر به
ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين مقدر به قيل
لم يات في القرآن شيء من المصدر المعرفة باللام عاملا
في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا ضربا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل
للفعل عند من يجوز ان يكون المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم الحذف نحو ضربا زيدا وان كان
اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو

ما كان حذف فضلة لا ذم نحو سقيا له ورعيا له وشكرا له
فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمله لشبه الفعل لا للاصالة وعمل المصدر
المصدر فيه وعمل البدل فيه فقوله فوجهان في وجهان وانما فصل
بين قسمي المصدر على ما لم يكن مفعولا معه وما كان اياه
بالجمل المعترضة فيه لبيان بعض احكام عمل المصدر في
القسم الاول اكثر ما ظهر فلو اخرت على القسمين توهم
ان تعلقها بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق
اى المشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل
اى لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما جعلنا ذكر بلفظ ما ولمن وقيل التغليب بمعنى الحدوث
بمعنى الحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت

والعذر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم
الى الاصل معنى اخر كالزيادة وغيره ووضع له الاسم لا يصدق على
هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة فقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل
الفعل وخالفه اكثر الشارحين المص فاسندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ونطلق عليه صيغة
اسم الفاعل مجازا وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم
الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وما شاكل ذلك

من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة نحو ليس باسم
فاعل بل صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن و
احسن ومغراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على وزن فاعل ومن غيره فاعل ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن في المضارع كسره
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل منها وضمت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر
كان مثالا لكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا لكونه كما
يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا
مثالا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك و

كما

ومستغفر نحو ما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة

وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط
[illegible] معنى هو زمان الحال او الاستقبال في الاضافة [illegible]
وانما اشترط احدهما لان عمله لمشابهته المضارع فيلزم ان يكون [illegible]
الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا او المراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى في ذلك الزمان كانه
موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على
صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او
الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب

ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ويجوز من الفاظ الاستفهام [illegible]
ونحو ما وجوده النفي على الاولى الاستفهام والنفي
النفي تا لفعل لفظا ذاد بها شبهه بالفعل نحو اقائم زيد
اقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان
اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي لا بالاستمرار
او في ضمن الاستمرار ولم يرد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
[illegible]
اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة
الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واجيب عنه بانه كان لها اى اسم الفاعل
فيحكى مفعول مقدر اى نائب [illegible] باسم الفاعل
معمولا اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه نحو زيد معطي عمرو درهما امس
درهما

فدرهما منصوب بمعطي المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول زيد
الضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه
زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
ما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل و
اشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه ففي هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله او مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
زيد ضراب عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب

عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة فانه غاية
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد من حيث ذهابها بالحاق علامتي التثنية
والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون الان او
غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كانت
مضافا اليه فان حذفها واجب مع التعريف تحقيقا معمولا
له للحذف اي يجوز حذفها مع وجود هذين الامرين لقصد التخفيف
لطول الصلة كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما مع التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا
العذاب الاليم بالنصب فهذا ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة محمولة على اعتماد عليه اسم
المفعول ما اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن وقع عليه

اي لذات

اسم المفعول

اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فخرج به موضوع لذات
ما وقع عليها الفعل فيه اعتذارا قامة من مقام ما مر في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من
المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او التفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على
الغير فذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره
اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب على الاشتراط الى الشرائط
عمله باحد الازمنة والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كانت
هناك مفعول اخر يجب عليه نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما

الصفة المشبهة

اوعندا او المعطي غلامه درهما اوعندا اوامس **الصفة المشبهة**

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق

من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين

لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن

نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث

فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما

ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين

بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحم الا من رحيم بضم الحاء اي

صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد

بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج منه

نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث

وعرض بهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة

المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل

لصيغة الفاعل الذي هو بوزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد

فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع

اي كاينة

اي كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف مستقر في انه

حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة

كاينة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل

بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة

اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكونها عملها

عملا اشبهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل

فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت

فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر

فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام

الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها

اي حصلها اقساما وبيان حكم كل قسم مسئلة لانه سؤال عن حكمه

وبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها

ومع كل من تقديرين معمولها اما المضاف او متلبس باللام

او مجرد عنهما وعلى كل من تقديرين معمولها المضاف

اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب

وجوه این کلام منطبق بر
از این جهت است که اگر ...
زمان در صفت مشبهه ...
حدوث ... لازم ...

قسمها وسمی کل قسم ...

... از ...
...
...
...

الاثنين في الثلثة و المعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد
منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة
اخرى فيحصل هذا الضرب حاصل اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الستة في الثلثة المعمول من حيث الاعراب في اقسام
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا
في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التمييز في الجمع لانهم يجوزون تعريف التمييز مطلقا وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي
والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وترك
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة

امثلة

امثلة من الامثلة المقصورة وذكرها للتوضيح لا اقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل
هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة و
رفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى
انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الاقسام المتقدمة
كانت للصفة المجردة من اللام وهذه الصفات ذات اللام الحسن
الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بها اي بالوجوه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اكثر لانه تساوي واحد
منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات

اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال الشارح منها اى من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف ان يكون
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة للصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن
وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
اوجهها اضيف اليها الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن
الوجه والحسن الوجه الغلام او بهما فيهما ولا خفة فيه
بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام
لان الاضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة

فاختلف

فاختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح لضرورة الشعر
والكوفيين يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الامتناع
انهم لما حكموا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وينبغي ان يقتصر على اهون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما لمكانه وهو حذف
الضمير مع استغنائه عنه بما استكن في الصفة والذى اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر الذى خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر منها ما كان فيه
ضمير واحد منها اما في الصفة وهو تسعة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه و
حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجه بجره واما في

وحسنٌ وجهًا

المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قبيحان
والمجموع تسعة احسن ان الضمير فيه لربط الصفة بالموصوف
وهو فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على
ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول اشار الى القاعدة
يظهر بها وجوده عدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير
فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعلها الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعها والا اي وان لم يرفع

معمول

الا انه اشتمل على الضمير الذي لا حاجة اليه غير احسن

اخفى م

معمول الصفة بها بل ينصب او يجر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا
لها وتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهه
او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف بتثنية مثل
الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وحسنون وجها ولما كان
الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل غير المتعدي الى
مفعول واحد فاعل اسم المفعول منه اي من ذلك المفعول مقام
الفاعل فيجري على مجرى الصفة المشبهة في ذلك اي
فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول
ما لم يرتم فاعله او بعضا بهما وتعتبر فان الحسن تقول زيد قائم
الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديين
لا يجوز اضافتهما الى معمولهما لانهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول معمول الضارب او فاعل له لنصب نسبتها بالمعمول

لاشتقاقه من الفعل المتعدي
واسم المفعول الغير المتعدي ابنه
الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدي الى مفعول واحد مع

وفي المثال الثاني اي مفعول ثان لاعطى ومفعول اول العلم مقام
الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب نحو زيد تميمي ابوه معمولا وصفويا
ومنها اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
فيتم اسم التفضيل لما جاء للفاعل او ما جاء للمفعول
بزيادة على غيره فاصله لذلك المشتق والباء في قوله بزيادة اما
لظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف مخرج اسماء
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة والابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره مخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل

اسم التفضيل

فيه

فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي
اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه لتمكن
بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلاثة حروف مع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي
مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتبين المعنى ليس بلون اي من الثلاثي
المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد حمرة وعور . او زيادة حمرة

والعيوب وهذا التعليل انما يتم اذا بني ان افعل الصفة
مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على
ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد
افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي مجرد اليس بلون
ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد
بان يراد ان يدل على ان الاصل زيادة فيه على غيره يوصل اليه
اي على غير الثلاثي المجرد بما اشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا
يقال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل بالله
ولكن يرد انه صح على هذا بطل التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
المراد بالحمق هاهنا البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
ما ثبت

وهي

من تعليق خرذات وعظام وخبوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلده ثم
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه
شائبة من حمق ابن هبنقة فانه تقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون لهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل والبله لا يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
لا يقول بذلك عاقل والشيخ الرضي عد احمق من قبيل ابله
حيث قال ويلتبس ان يقال انه من الالوان والعيوب الظاهرة
لان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد
من فلان واحمق وقياس لعل القياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا المفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاعرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذرية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس استعمل
واشهر واعرف وقد استعمل اي اسم التفضيل على اصل للقلة

او بمن م

وهو استعماله بالاضافة او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا يجوز واحد منها الا لانه وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع
من والاضافة ظاهر واما مع اللام الى معنى تعيين المفضل
عليه بذكوره قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من
زيد فقيل هذا لان يكون اللام في افعل التفضيل للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
الا ان يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فمحمول من فيه للبيان لا للتفضيل او
التبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه
من الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في امثاله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي كل شيء او انه من مع مجروره

قوله فيحصل الذكر ظاهرا الا انه اشار باللام
قوله عمرو الافضل اي الشخص الذي تطلب انه افضل من زيد

اي اكبر

اي من اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على احدهما زيادة موصوفة
المقصودة بسبط من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحقيقه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره ولا بد
ذكر المفضل فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا منهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله بهذا تفضيل موصوفه على شاركيه في هذا
المفهوم العام نحو زيد افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل
لتخصيصه كما تضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه

فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بنى قريش
وان يضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة
اخوة يوسف فان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اى اعلم ما سواه وهو مختص ببغداد لانه
منشاءه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او
هند او الهندان او الهندات افضل الناس و
هذا لانه شابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد
والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا

وتذكيرا

وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو
الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم
هند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات
فضلياتهن لمشابهته ما فيه اللام والالف فى كونه معرفة و
النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى
يقصد به زيادة مطلقة وفى القسم المعرف باللام فلا بد
فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه معهما
واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير لانه
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها
تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع

بالنا عليه بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل
في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
ما لفاعل بانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا
ومضمرا لان نصبه بعيره ما يوهم ذلك فافعل دال على
الفعل لنا صقال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف الحال
التميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتميز ينصب لتجليها عن معنى الفعل ايضا نحو طاب
زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالنا عليه لان هذا العمل
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه لم يشابه فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو
الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لم يشابه اسم الفاعل فلا يعمل مشابهته ايضا

الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا مبنيا هو في
اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء
بين غيره مفضلة اى ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تعلقه بغيره اى غيره ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او وبالثاني
صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو
الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل
سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل الوصف
يعتمد عليه ويحصل المظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يبين
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة
اسم الفاعل وانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف

اولم يكن مثل زيد صاد وعمرو فانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا ومفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
اخر بعد اتحادهما بالذات لتخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بجنب او تارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وب
لئلا يبطل ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه لئلا يلزم خراجه
عن المعنى التفضيل الا النفي كما ستعرف فائدة وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا او عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمل فعله وانما قلنا انه عند كونه
منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى
حسن وكذا كل افعل منه في المواد الاخر بمعنى وهذه
العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
مع النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل

توجه

توجه النفي الى قيد الذي هو الزيادة فيتقيد انه لم يحسن
كحل في عين رجل زائدا على كحل عين زيد فبقي احتمال كحل عين رجل
منفيا الى نفي اماما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
تأباها مقتضى المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل الكحل احمل
دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن
الزيادة فيكون نفي الزيادة لا يلائم المدح فيقع اصل عرفا كالحسن
الحسن ويتوجه النفي الى احسن حال كونه بمعنى الحسن زيد
اما المساواة او يكون دونه والقياس يكونه دونه ثانيا
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الحد
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة فقط وله في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فتحصل من جميع ذلك ان حسن كحل

عين رجل دو حسن الكحل في عين زيد فذلك كان التمحل
فان قلت لو كان زوال الزيادة المعتبرة بالنفي
مقتضيا جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون
عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى
التفضيل فان زال المعنى زالت الفعلية ولم يبق له قوة
ان يعمل حكمه عمل الزوال الفعلية في ما رأيت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلم يضعف معنى التفضيل فلم يقو ان يعمل
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انه
لو لم يقع فيه احسن الجر والكحل بالمثال المثبتة فضلا
من احسن ومعموله اي ما يعمل فيه احسن من حيث انه

اسم التفضيل

اسم التفضيل

فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله في عين زيد اجنبي وهو
الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له
من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه
الحيثية ولا يخرج عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدأ او الخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل لا لفاعلية فانه
لم يبق اجنبيا فانه من معموله من حيث انه اسم التفضيل و
لو قدر قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل الذي حصل
بمعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد كما لا يخفى
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل
في عينه منه في عين زيد لا يخرج عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة واداء
هذا المقصود والكلام فيها ولما وقع مسألة الكحل في
شرائطها وما غيرها عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ونقصان اراد المصنف ان يبين عبارات التي عبر عنها غير مختص
ليكون اذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وهو قوله

غير ترتيبه وينتقل لهذا التركيب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة تطبيق بعض هذه
الصور عليه فقال ولذلك ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد
مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بعد اضمار منه
وكلمة في ولو قلنا لفظ العين من البين واكتفي بعين
زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير اي اصله من كحل
عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون كلامه من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ سبق
الكحل فان قلت على ما اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل مفضل عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيه
الكحل كما اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه
في عين زيد فلما ذكر عين زيد بعدما عليه استغني عن ذكره
ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل

احسن

احسن فيها الكحل منه في غيرها ولم يلزم من هذا على
ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن منه في غيرها
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها
الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه
ان الكحل في عين زيد احسن منه في عين غيره
وانما جاز في هذه الصورة لانه لم يكن فيها فصل
لو رفع بعضها لا ابتداء لكونها في مواضع الا ولا
ولان من التفضيلية مع مجرورها لا
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ادري منصوب
على انه صفة لمصدر محذوف اي قلت مثل ما ليس كعين
زيد الحاضر قوله لا مماثل قول الشاعر وانما
ترك صدر البيت ليكون مستدلا بما هو مستدل
للمماثلة وترك موصوف حسن في المثال وان كانت
المماثلة ليحكي لمماثلة ذكره
اذ هو في مقابلة قوله وادنا وهو بدل كوره

لان كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وبتمام البيت
مع ما يليه وردت على وادى السباغ
ولا ارى كوادى السباغ حتى تُظلم واديا
اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى
الله ساريا كان اصله لا ارى واديا
اقل به ركب منهم في وادى السباغ فقدم
ما لمحل السباغ واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الركبان
وهو مخصوص براكبي الابل
والقايد من اى والى كالتحية من حى او حب والنايبة
وهو المكث والثاني وساريا
من السرى وهو السير في الليل
الاجل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر
اومن رؤية القلب فعلى الاول واديا

مفعوله

مفعوله الاول وكوادى السباغ
مفعوله حال منه تقدم عليه
وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادى
السباغ مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حتى يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو وفي ولا ارى اما اعتراضية
او حالية وما اقل صفته واتاهم ولكار في به متعلق
باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفته له وتاية تمييز عن نسبة
اقل الى ركب او منصوبا على المصدرية اى
اتيان تاية واخوف عظيم عطف على اقل
وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى
واديا اقل به ركب منهم بوادى السباغ والخوف
منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اى الركب
مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف في كل

بحث الفعل

مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
بسم الله الرحمن الرحيم الفعل ما دل اي كلمة
دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ثم مرجع كون
المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في
وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى واعلم
ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة

وقت الاذان وقت [illegible] الله [illegible] سار ما [illegible]
على وادي الصالح منسوب الى السانح لكثرة [illegible] منها
في الحال [illegible] في مثل وادي السانح منسوب
الى السانح لكثرة [illegible] حتى احاط من الظلام
[illegible] يكون توقف [illegible] قبل من [illegible] وادي
السانح [illegible] الوادي [illegible]
[illegible]
[illegible] المفاقات [illegible] العبارة
[illegible] لقلت [illegible] وادي [illegible]
[illegible] وادي السانح [illegible] العبارة الثانية
لقلت [illegible] وادي [illegible]
من وادي السانح ولما [illegible] المصنف [illegible] الكلمة
الى اقسامها الثلث على وجه علم من دليل الانحصار
حكم كل واحد منها لم يكتف بهذا العقد بل فصله
[illegible] فقال وقد [illegible]

مباحث

الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى
حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به
الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن
لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحروف لانه
ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد
صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب

الوضع

الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع و
ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل
لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل وتحقيقه وشيء من قد يعلم
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلاء
النهي ولتعليق لشيء بالفعل كادوات الشرط وكل
من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء
التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تا

تاء التأنيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق
الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء
المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم
اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم والحروف نحو تاء
فعلت انا ونحو تاء فعلت الضمير المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان الضمير
الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما يكون
للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي
الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع للاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف و
واخص فهو بالتعميم اليق واحد الماضي ما دل

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على
زمان قبل الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين
اجزائه الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون
للزمان زمان فتقول ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اى هو يعني الماضي مبني
على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع

قبل زمانك ح

فقوله صح

زيد ضارب و شرطا وجزاء و تقول ان ضربتني ضربتك
في موضع ان تضربني واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع عدم الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون مع
نحو ضربن الحضر بالكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا
مبني على الفتح و مع عدم الواو فانه يضم معها للمجانسة
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا
باحد حروف اتين في اوايله يعني الحروف التي جمعتها
كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبا

تضربني اضربك

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كا
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وقوع
تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل ولتخصيصه اي
بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبا
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للا
للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم تخصيص باحد
معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ المعنى
المضارعة في اللغة المشابهة المشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوا
رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا
مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي

للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مونثا او للمونث الواحده والمونثين
غيبة اى حال كون المونث والمونثين غايبا او ذوي
غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المه
المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في
قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لما
السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيخرج او الا

يخرج

كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سواه ما ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا
يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الا
الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما
يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون
تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المونث
لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلهما يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو
دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان
نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث ما في الماضي

فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم تختص به كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر
مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ و
يضرب في الواحد الغايب المذكر واضرب في المتكلم الوا
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا اي حال كونه الضمة والفتحة لفظيين
والسكون في حال الجزم مثل تضرب ولن يضرب ولم
يضرب و المضارع المتصل به ذلك اي ضمير البارز

وتضرب في الواحد المخاطب والواحد الغايب المؤنث المذكر

المرفوع

المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون التي قائم مقام الحركة
حال الرفع وحذفها اي يحذف النون حالتي الجزم والنصب فان
النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان النصب
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم تضربا ولن
تضربا الى اخره و المضارع المعتل الاخر بالواو والياء
بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما
لما لم يجد حركة لم يسقط الحرف المناسب لها نحو لم
ولم يرم المضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة وا
تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى

المصاحب التناسب

والحذف اي يحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض وه

ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم

زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر

عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل

فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اى ضارب او مررت

برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه

موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق

الاعراب للاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين

واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع

الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم وسـ

وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو

يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم

مثل يقوم الزيدان ... ازناصب وجازم ... بعض مرفوع شده است

الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب

هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائم

قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم

وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره

فعلا وعن نحو سيقوم انه مع السين واقع موقع الاسم لا

لا يقوم وحده والسين صار كالجزء الكلمة

وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم

ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجي

في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينصب

اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله

لا ابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فخفف كما بني في

الكم شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل

اصله اذ ان خففت فقيل اذ الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت
حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جار فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان
المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك و بعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن و بعد
او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفرد اليكون من عطف
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى

في زرني

في زرني فاكرمك ليكن زيادة منك فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان النحو
ينصب المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم
ومثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع
بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن وهي ان
المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم بناصبة اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن

باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين مثل ي
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان
التي بعده الوجهان ولن ابرح ومعناها اي معنى
لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا والا
يلزم ان يكون في قوله لن ابرح الارض حتى يأذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد
وحتى يأذن للانتهاء واذن التي ينتصب المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
الغيت لا ينتصب بها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها كلا

وكان

وكان عطف على يعتمد اي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاءها
لامكان ان في الاستقبال فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال
لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ
معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدا وتمثيل اذن بهذا المثال

الآم لنشاطين صح

على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما في ما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي
اذن بعد الواو والفاء فوجهان جائزان النصب
بنا على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا

او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي
للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كي والمثال لاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي والى وللاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان
المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس ادخله حتى الحال يعني
زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان
يكون هي زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما لو تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية

مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال
ما بعدها تحقيقا فان
اردت بالفعل الذي
صح صح صح

حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على
ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي
زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن
ح نصبه بان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف
لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره
ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهم بعضهم
فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها

لتحصيل

لتحصيل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد
الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما
ما بعدها حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها
في وقت حصول كان الناقصة وفي هذا القول
بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما
كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عن ما قبلها
فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف
ما اذا كان تامة فانها لا تقتضي الخبر وامتنع

الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى
تدخلها لانها ح تكون ما بعدها خبرا مستانفا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها لا
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان
سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا
ادخل الان ولا افسانية وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق و[illegible]
والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير
كان في التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها الخ

لعدم

لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وكما كان في سيرى حتى
ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان التامة فعلى هذا قولهم ايهم
سار عطف على كان سيرى ولا افسانية ولام كي
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي ينتصب بها المضارع وهي لام تاكيد النفي
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر
بعضها بعدها ان فان قيل اذا كان الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف

الجحود الانكار سميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار

مضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفا
التى تنصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقديران
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان عدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد
تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى
ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليتعلق بتقديم الانشاء او ما فى معناها من النفى
المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة

معطوفة على الجملة السابقة امر نحو اكرمك اى ليكن
منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى
فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج
فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
اى هل يكون عندكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا
فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفى الفعل فيندرج فى النفى
او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت
مال فانفاقا منى فيدخل فيه ما وقع على ما صيغة الترجى
نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة

حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون
منك نزول لى فاصابة خير ففى جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصودة والفاء يدل عليها وما بعد
الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر متوهم
مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلى
لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم
احد اشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التى تنصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير
ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اى جمعية ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل
ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء

الستة

الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك
اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى
ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين
معنى الى ان او الا ان اى يشترط ان يكون بمعنى
الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان
ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار
نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان
تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك
منصوب على الظرفية
الا وقت ان تعطينى حقى وعندهما يقدرها بالى بتاويل مصدر

مجرورة بها والتي بمعنى الى اى كالى نزمنك الى اعطانك حقى والعاطفة
اى الحروف العاطفة مطلقا سوا كانت من الحروف العاطفة المذكورة
اولا كثم واذا كان منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشرائط الصحة
نقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا
وتشتم او وتشتم او ثم تشتم نثم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفا ليس مشروطا بالشرط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على
اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على اخيها وهو او بشرط معنى الى
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب

بجانب المعنى

بجانب المعنى لانه على التفسير الاول وان حصل لها اعم مما ذكر كما ذكرنا
يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به
يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما حققنا سبق
من حيث انه ثم ايضا ويرد عليه انه كان لما سبق ذكرها
مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما بينا لكونا يكون
الجار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع الجحود
اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبني قيامك وان قد هب لان هذه الثلثة تدخل على الاسم
الصريح نحو جئتك للاكرام اعجبني ضرب زيد وعصبه واردت
لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلبها لفعل الى الاسم صريحه
المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب ان يستعمل في كلامهم بهذا

المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها الجمع بمعنى الا لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها
في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اى على ان لاستكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم
ان اى الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا
من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر
الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع
وكذلك ما نذكرها و يجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا

ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم
المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اى
كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم ولها
والمجزوم بها فعلان وهي اى كلم المجازاة ان
ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا وابن ومتى وهما يجزمان
المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما
ومن واي واني ولما الجزم المضارع معه
كيفما واذا فشاذ ولم يجئ في كلامهم على وجه
الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال

فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال
وكيفية تقرأ انت فانا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر
استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله
بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ
بيانه ان شاء الله فلم تقلب المضارع ماضيا
ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير
الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها
اى مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اى لما
بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت

الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما
ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان
ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز
حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب
ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب
وكذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى في نفى
فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير

لما يركب فقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلو
المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولنا نطائفة اخرى لم
يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولاء النهي هي لاء المطلو
بها الترك اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
النهي ضدها اى لاء النهي هي ضد لام الامر وهي
التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انوا
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على
الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل

الثاني اى لجعل الفعل سببا والثاني مسببا وفي شرح
المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين ليجعل الاول
سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشئ
سببا الشئ فالمراد جعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلمة المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها ان يوردهما في الصورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام لازما سببا حقيقيا
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان

يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب
الاكرام عنده وبيمان اى هذان الفعلان اولهما
شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان
اى الشرط والجزاء مضارعان نحو ان تزرني عمرو ازرك
والاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان
او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد
اته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا

اومع

او معنى تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد
لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله
تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد
صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا منه عن
الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير
فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا

مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب
فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط تؤثر في تغيير
المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء
لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى
ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه قوله والا اى وان لم يكن الجزء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما
ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس وتقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير

معناه كما تؤثر في الماضي يؤثر في بالفاء واثرت في تغييرهم

لاتاثير

لاتاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة هي
الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني
والعرض وفي جميع هذه المواضع لاتاثير لحرف الشرط
الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي هي
للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة المجزاة
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اى فهم يقنطون وان التي يجزم بها

لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء

المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد
الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهى
(اى ازالة ذلك الفعل بعد الامر)
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لا تفعله يكن
خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان
المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصيب خيرا اى ان تنزل تصيب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون
مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم
لنفع نقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بشرط
وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق عطف

عندكم ماء فاشربها والتمنى نحو ليت لى مال فانفقه لان المعنى ان يكن صح

بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهى سببية له فان كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفايدة وقصد السببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب بالمسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فايدته ودخل الجنة وهو سبب لها وقصد اداء
تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم
وتدخل الجنة جعل جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة
لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا

١

للكسائي فانه لايمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
الجمهور ولان النقدير على ما عرفت ان لا تكف تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند
الكسائي فلانه تقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن
قراء مرفوعا اى وليا وارثا او الحال كذلك قوله
تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رايدهم ارسوا نزاولها فكل

جنف امرا يجري لمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال امثال
الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب
بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترز به
عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول
المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب

والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل
قولهم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى
الآخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب
انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب
اضربا اضربوا واخش واغزوا ارم كما تقول لم
لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم ترم ولم

ولم

ولم تغزو وذهب الكوفيون الى انه معرب
مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد
حرف المضارع او بعد حذفه متحرك اسكن
آخره وحذف ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي
تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس
المضارع برباعي والمراد بالرباعي هيهنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
النطق بالساكن عطف حال كون تلك الهمزة
مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة

دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم على المعلوم ور
تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكثرة الى
الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في افعل اصل
افعل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل افعل بكسر التاء
التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى ان كان
بعد الساكن ضمة وهو ساكن بعده كسرة او فتحة سوى ان كان
فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو
ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول منه
ولو فتح لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بالماضي الرباعي نحو افعل هذا مثال لما يكون

بعد

بعد حرف المضارعة كسرة ضمة اضرب مثال
بعد حرف المضارعة كسرة اعلم مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فان
فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل زيدت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد
لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الذى وقع عليه ولا يبعد ان يراد
بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون
اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا

الاكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم ان اختيار
هذا النوع من التغيير لان معناه لما غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
نحو الخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
يدل على غرابة المعنى ايض لكن الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد
حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع الهمزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج

لئلا

لئلا يلتبس في التدحرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما
ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى
وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع الاعلالين في محل يروى ويطوى
ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين
العين المنقلبة عينه الفا بالتحرك لئلا
يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الحكم

في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل
معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان
لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلها
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدل واو قول
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء
الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح
الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام في حالة الوقف اعني

ضم

ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل هو الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على
ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل و
وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو انقيد واختير فيجيء اللغات الثلث فيه اذ تقول قيد

فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقيم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا
سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه ويقلب
العين ياء اذا كانت واوا في استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويتعلم
ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ؛

واقوم

كان

كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد
ويستجاد ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر
غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
موقوف على فهمه لكن نسبته الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند
اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان
فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل

فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل
المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي خلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير
الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل
واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو
فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته

او بالسين

او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف
الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير جدا
والى اثنين يكون ثانيهما غير الاول كاعطى نحو اعطيت
زيدا درهما والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم
وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة فزاد
مفعول اخر بقي له المفعول الاول واما الافعال
الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فهي
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام

وهذه الافعال المتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعولى اعطيت فى جواز الاقتصار عليه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من
مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
ويسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثه للظن وزعمت وهى يكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على
الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من

زيدا او الاستغناء عنه
كقولك اعلمت

الاخبار

خبار
الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ان ما انشاء
هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما
فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذا بواقى الافعال فتنصب اى هذه
الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها
جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره
اى ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا تقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا

والجنس عين قليل ان مفعولين هما بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع
هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعـ ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا
يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين على غرائك فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب

اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا فلذلك
يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي
ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
مفعولي باب علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز
الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين
مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت

زمانك لا يخلو منهما فيما مضى فلا تقول علمت

عنهما نحو زيد قائم وانما يجوز الالغاء على التقدير
لاستقلال الجزئين اى لصالحين لان يكونا مبتدا
وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد
قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على
تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظنى وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى
جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه

نحو

نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان
نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد واحسب عمرو
ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا
قيد جواز المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت بين مفعوليها او تاخرت يعنى عنهما
وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مط
مطلقه ايضا من خصائصها الشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب

وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء

مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه

معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت و قبل

النفي الداخل على معموليها و قبل اللام اى لام الابتدا

الداخلة على معموليها نحو علمت ان زيد عندك ام عمرو

مثال للتعليق بالاستفهام و ترك اخويه بالمقايسة

فمثال النفي علمت ما زيد في الدار و مثال اللام علمت

لزيد منطلق و انما تعلق قبل هذه الثلثة تقع في صدر الجملة

وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة و هذه الافعال توجب نصب

جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا و الاخر معنى من حيث اللفظ

و على الاستفهام من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج بكون

كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقده و لا بلا زوج لتجويزها وجوده

فلا تقدر على التزويج

لان هذه الثلثة

و النفي و لام الابتداء من حيث المعنى روعيت هذه الافعال و التعليق ما خوذ

فالفعل المعلق

المعلق
فالفعل المتعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنا و تقديرا

لان معنى علمت لزيد قايم علمت لقيام زيد كما كان

كذلك عند انتصاب الجزئين و من ثم جاز عطف الجملة

المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد

قائم و بكرا قاعدا و الفرق بين الالغاء و التعليق

من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب و الثاني

التعليق واجب و الثاني ان الالغاء ابطال العمل

في اللفظ و المعنى و التعليق ابطال العمل في اللفظ دون

المعنى و منها اى من خصائص افعال القلوب انه

يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب

و مفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد و انما

قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا

لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو
ابان ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني
وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسك وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا المؤثر م
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فرقا ولو ضربت تم
نفسي لم يقبح ولو ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين

فان النفس باضافتها الى الضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة صح

بقدر

بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى
مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا
وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري
راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز
فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول
الشاعر لقد راني للرماح دريئة من عن يميني تارة واما
وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي
لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت
معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم والظن
بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى

مفعولين وانما تبنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان الكل واحد بمعنى فان دخلت جاء بمعنى صرت ذا الحال
وحسبت بمعنى صرت ذا احسب وزعمت بمعنى كفلت
شعرى به اى بذلك المعنى الاخذ لا مفعول واحد
لا اثنين وظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة
فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى
والوهم نوع من العلم ومنه فى قوله تعالى وما هو على
الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول
علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت

الضالة

الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده
ان هاهنا امرا اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم
بمعنى صار مشفوق الشفة العليا ووجدت جدتا
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة

بحث افعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير
الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى لعمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع
له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال

التامة لانها موضوعة لصفة وتقريرا لفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير
وحده وانما جعل التقرير المذكور عمدة الموضوع له
في الافعال الناقصة لابهامه لاشتمالها على معان زايدة
على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع لجزئيات
ذلك التقرير وقيد صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي
وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له
بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة خارجة عنه
فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام
في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لاصل الوضع ولا شك

ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر ان هذا الحد لا يحتاج
بما ذكرنا
الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي
اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال
ومانفك ومافتى و بالهمزة وقيل بالياء ومابرح
ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظ
انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال

ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع في الرواح او دخل في الرواح كانا تامين صح

التامة معنى افعال الناقصة كما تقول تمّ الشمعة
بهذه العشرة اى بحصيد عشرة تامة وكمل زيد عالما اى
صار زيد عالما كاملا وقد جاءت فى قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضمير ها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها
ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم يكن
هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير
فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها
كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها
حربة اى رمح قصير فالاول ليس لا ثبات وزجاء

وقعدت الموضع الذى استعملها العرب منه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم
معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب
عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم
معناها اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد
معناها الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى
هو غنى اثر ذلك وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الخبر الاول لكونه فاعلا
وتنصب الخبر الثانى لشبهه بالمفعول به
فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان
يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما

من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله للثبوت
خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار
فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن
فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله للثبوت اى كان
يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها
والجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرا
للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع ويكون
تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان

يكون

يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في
المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال
كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ ادى
المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع
كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل رجع

واستحال وتحول وارتد قال الله فارتد بصيرا
وقال الشاعر إن العداوة تستحيل مودة وقال
فما لك من نعمى تحولن أبؤسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليه
بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى
زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل
على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح او المسا او الضحى على هذه الصفة
فيكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار
كظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقد جى

وعلى هذا القياس الثلاثة الآخر اى كان يكون صار
وعلى هذا الباقي

هذا

هذان الفعلان تامتين اى ضحى وظلت ككان كذا
وبت مبنيا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين ايضا نحو
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة ومضى
وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض او عاد
زيد من سفره اى رجع وغدا اذا امشى في وقت الغدوة
وراح اذا امشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها
اض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال
يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح وما انفك

معناه من برح اى زال ومنه البراح
البلية الماضية وما فتى اى ضى معناه

اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ
قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة
نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته
وصلاحيته للامارة افاد لانها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معنا هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظ او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لوذلك

الزمان

الزمان لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها
في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام
يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي
ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع
اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس
زيد فما دام لم ينتفع ما دام اجلس ولم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا
هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا

ولذلك يفيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبى الوجود وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل
قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها كما فى كم
كان مالك او تاخيرها عنها كنحو صار عدوى صديقي
وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم و
يجوز ان يكون ولجا لمثال المذكور وهى اى الافعال
الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى
على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز

تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى
راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المرفوع فيه على الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه
يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف دائما
لما دام من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخل على الفعل الذي
معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه

ظهر فيه الخلاف بين من الجمهور ومن بعضهم فان الافعال

ههنا بمعنى التفاصل المقتضى لمشاركة امرين في اصل

الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد

والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة

النفي ويمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه

والسيرافي والفارسي على انه يجب بناء على انه فعل وجوا(ز)

تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم

هذا القسم معاضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان

من الواجب على المصنف ان يجعل ما في قوله ما النافية

من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف بينهما من ابن الكسا

الكيسا[ن] افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو

الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء

منصوب على المصدرية بتقدير مضافا اى دنو رجا

بان يكون جازما به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل

حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو

لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد

ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزمك بقرب

حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا

فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو

بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي

اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب الخروج

لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول

اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع

واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو

عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف

حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك

من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع

والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف

والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد

رضاعه

ان يخرج وهو ان يكون زيد مبتدأ اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقريبه بمعنى الرجى الذى هو توقع
وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم وعسى وان يخرج
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير المضاف
اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب
الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على
الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع ان شبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير
المضاف تكلف فى ذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان
يخرج اى الخروج ثم نقل الى الانشاء الطمع فالمضارع مع
ان وطمعه ان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو
مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة فانتصب لشبهه
بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج
فى محل الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك

الاصل

الشئ فى النفس وقال الشارح فى
والذى ايها ن هذا
توضيح

المتن: وتقول

وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان
يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال
الاول كالمستغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الا
خر فاقيم مقامها فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان
اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وهنا
احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب
بانه خبر عسى واخر فهو ان يجعل ذلك من باب
التنازع بين عسى ويخرج فى [illegible] زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما
عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما اشكل فيه من
ضمير زيد وخبر ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضا
رع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد يحذف

فاستغنى عن الجزء الاخير
يستغنى عن الخبر لاشتماله الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه

يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
فيه ان كقولهم عسى الغم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان بالاستعمال
الاول دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى
ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع
لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو
الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال
ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال وقد
يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كقولهم قد كاد من
طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها
يعني كان ان يحذف ان عن خبر عسى تشبيها
للآخر اعطي كل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل
النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح

ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس
الهوى لتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله
لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه وما غيره
لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما
وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
مخطئي ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روي عن
عنبسة انه قال اذا قدم ذو الرمة الكوفة واعترض

عليه ابن شبرمة غيّره قال عقبة حدثت ابي بذلك
فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره عليه واخطا ذو الرمة
حين غيّره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو
لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يتصرف
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي
كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا
في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى
الثانية بقول ذي الرمة اذا غيّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد
انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي
الداخل على يكاد كالنفي الداخل على ساير الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه في الاول وقد عرفت وجه القدح فيه
وفي تمسكه عليها والثالث هو ما وضع الدنو الخبر

وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم
يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل ه
بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب
يفعل وجعل تقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي
اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد
ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد نحو
اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع للا
نشاء التعجب وفي بعض النسخ

التعجب

افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الي ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الي كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الي نوعي صيغة وعلي كل تقدير فالتعريف للجنس
المفهوم في ضمن التثنية وفي الجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا و واها له لكن ينتقض بنحو
قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل ما وضع لانشا
التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد
الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث
لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اي للفعل التعجب اولما
وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما الصيغة المصدرة بما الصيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة

الفعل

الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به وبشرط ان
يكونا في هذين التركيبين وهما فعلا التعجب غير
متصرفين فلا تغيران الي مضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ اشهى الطعام وما امقته الكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
منه اي من الرباعي او ثلاثي مزيد فيه او
ثلاثي مجرد ومما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه اي يتوصل في بنائهما من فعل لا يمتنع
بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم

واشدد باستخراجه

اي بتقديم جايز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم
المفعول او الجار و المجرور على الفعل و تا
خير جايز فيما عدا التعجب كتاخير الفعل منهما
وانما قيدنا التقديم و التاخير بما قيدنا لكونا
عدم التصرف لهما من خواص صيغتي التعجب فان
المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما
فلا يقال ما زيد احسن ولا بزيد احسن لا
نهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يغير ان كما لا يغير الامثال و قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبا
لعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره
وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه

اى تاخيرهم

اعتبر

اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل
بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق ولجاز المازني الفصل بالظرف لما
سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق ولجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان
له في الزمان الماضي حسن واقع دايم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما
ابتدائية اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف في
بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر
نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب
لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما
بعدها اي و ما بعدها الخبر من باب

شرٌّ اهرّ ذا ناب وموصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي
احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفرّاء ما استفهامية وما بعد ما
خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كانّ جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فاه
افعِل صورته امر ومعناه الماضي من افعل
بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه
اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زايدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في
افعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء زايدة

لان الفاعل ما حصل ليس الا انه اي مجرور [illegible] مفعول لعند الاخفش لان احسن بمعنى صيره ذا حسن صح

والباء للتعدية اي يجعل الازم [illegible] صح

على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي
في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت
زيدا او بزيد اي اجعله حسنا بمعنى صفه
به وقال الفرّاء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما
يجعل كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صِفهُ بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في
شخص افعال المدح والذم يعني افعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع
اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل
مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة

بيان افعال المدح والذم

تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر
العين وهي الاصل والثانية فَعْل باسكان
العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة مع كسر الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء وا
سكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب
اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اى شرط نعم و
بئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير
معينا بذكر المخصوص بعده ليكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون المضاف المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم

كسر العين

المهملة

صاحب

صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس
غلام الرجل زيد ونعم وجه فرس غلام الرجل
زيد او هل جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الي نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن
الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء
وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وتعدينه انما هو بحسب الغالب
لانه قد يتقدم الفاعل المخصوص فيقال زيد نعم

الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص
مبتداء ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره
ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا
المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه لما
قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو
زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص
يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في
الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن
الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان

الزيدان

الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس
المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس
مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث
وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جميعا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما
لا مطابق المخصوص متاول بتقدير مثل الذين
كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم الذين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم
العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله
تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل
بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومعنا

اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي
حبذا مركب من حب الشيء اوحب اذا صار محبوبا
ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي
حبذا اي فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او
مؤنثا لجريهما مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب
مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
حبذا او بعده اي بعد مخصوصه حال او تمييز
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية وا للجمع
والتذكير والتانيث نحو حبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين وراكبين زيد ج
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين وراكبين وحبذا

امرة

امرة هند وحبذا هند امرة والعامل في التمييز او
الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا
لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل
على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها مستقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصح لان يحكم عليه او به بل لا بد
له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه
يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته الى الكلام
لكونه كان او غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة او فعل كك نحو قد ضرب وحروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول والمتعدى بالباء صار معناه الايصال
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه استنطار

معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما

يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار

بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم

الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف

حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه

الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما

ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي سبعة حروف

الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على

سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر بها

عنها والباء واللام ذكرها باسمها لوجودهما ذكر الواو والتاء وكذلك

والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما تقي منها

ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وبقي عدها

من حروف الجر سبع وهي واو القسم وباءه وتاءه وعن وعلى

سبيلها رد

فا

والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا في العشرة الاول

لايكون

لايكون الاحرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا

واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن

للابتداء اي للابتداء الغاية والمراد بالغاية

المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى

لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون النهاية

ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد

بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده

وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من

البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم

الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراده

الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت

من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان

الرجيم لان معنى اعوذ التجي اليه والتبيين بالجر

عطف على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا اي

لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول

مبهم

في موضع مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام
المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلا
مته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله للابتدا
فانه مرفوع بالجزئية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام
الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من
احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين
اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد
على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر وقد يجيء من للبدل نحو

قوله

قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والى
للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى
كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع لتشبيهها
بالى كما اكتفى في كونها للانتهاء الغاية به للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى
بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما
يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير
المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع

مع

في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي
للظرفية اي لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو
الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى
على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي
على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي
بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل
في صدور الفعل عنه بالمجرور نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي
اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة

دفع

وقوع مجرورة في مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف نحو جلست
الجارة كلها فيها سواء لاختصاص لها بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد وزائدة
في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد
بقائم فلا يقال ان زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس
زيد بقائم وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في
الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير
الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن
خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده

اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا او الفي بيده
او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو هل
حسبك بزيد والا اللام للاختصاص
بملكية نحو الجل للفرس وللتعليل اي لبيان
علة شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي وقلت عنه
وزايدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو
في القسم للتعجب نحو لله لا يأخر الاجل وانما
يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب ورب للتقليل اي للانشاء التقليل
ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه

نحو المال لزيد وبلا ملكية م

اذا وصف

اذا وصف الشيء صار احض واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل
لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب
وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل
في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني
الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه
محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي
في غالب استعمالات لوجود القراين نحو رب
رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على
مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى

او مجموعا مذكرا وان كان التمييز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او
نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الا
فراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربه رجلا ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء
ويلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل
فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره
نحو ربما ضربة بسيف صيقل وكذا اي وواو رب
في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة
ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن
في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين

انها

انها حرف عطف ثم صارت نائبة مقام رب جار
بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما
يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني
لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن
رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو
في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا له

لمرتبتهما عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها
ببعض المظهر وخفض منه ما هو الاصل في باب القسم
وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو والتاء
في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونه
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على
اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره نحو بالله وكما يكون لغير السؤال
يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن ويدخل
على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو با
لرحمن لا تفعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما
ذكر من الامور المختصة بالاختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقع الباء في جميع الاختصاص
وبدونه لمكان التاء في ويتلقى اي يجاب القسم
لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا

وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على
المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن صح

بفتح الهمزة وتشديد النون

فاللام

فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان بينهما اي في الاسمية نحو
والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد
وقد يحذف حروف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ اما قسم السؤال
ابدا لا تزال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي
القسم ما تدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن جواب في هاتين
صورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ

لا بنى لا ان الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب
جواب
فيها علامة القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وبعده
عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
وحده نحو ادبت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
جلست
اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن
يمينى اى من جانب يمينى لحديث جلست بجنبى ومن عليه اى من
نحو
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة ليس
كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد
يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو بيض ثلث
كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر

در نسخه بود

اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغنا
عنه بمثل ونحو وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما
انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى
ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى
او الحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد
بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدا زمان الفعل
المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد
بهما جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة
كذا الشرط او ما رايت فلانا مذ سنة كذا يشترط ان
يكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان
معناه انه مبدا مسافرتى او عدم رويتى كان
هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على
الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار
الماضى
معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته

حاصل ما ان مضى بعضه بينى اذا اريد بهما الزمان الذى
ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما
لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما
فكيف يصح اعتبارها مبداء الزمان الفعل مثالا
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يحمل الاول
مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير
مضافا اى ما رايته مذ مضى شهرنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عن ما قبلها
فاذا جررت ما بعدها يكون نحو فاجارة وبهذا
الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت يكون افعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما
لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى [illegible]

ولنبانها

لم يعتنوا بتغيير الاسلوب مع شيوع استعمال [illegible]
كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى

ولنبانها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة
لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة والقلة على الاخرى على انها اذا
لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات
لعل يبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن
وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا
ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام
اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه على التشبيه والاستدراك والتمنى
والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى

بعكس بانها على تقدير حذف المضاف بان يقتضى
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد
فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما وحكم
وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاشتباه يكفى
فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى
اى تعزل هذه الحروف عن العمل كان ما الكافة
على الافصح اى على الاستعمال الاصح وقد يعمل غير الافصح
كما وقع فى بعض استعمالاتهم وتدخل هذه الحروف ح
اى حين ان يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت

بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
اى مع اسمها وخبرها شانها انها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليه فى حكم المفرد ومن ثم اى
من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع الجمل
اى فى موضع يقتضى الجمل و وجب الفتح فى موضع
المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ابتداء
اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا
قايم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو جاءنى القوم الذى ان اباه قايم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا
قايم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع
جملتها مفعوله نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتداءة
نحو عندى انك فاضل اشتهار انك عالم لوجوب كونه

لوجوب كون المبتداء مفردا او حال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبنى ع

المضاف اليه مفردا و قال لو لا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اى ما بعد لو لا الامتناعية مبتدأ
وكون المبتدا مفردا واجب نحو لو لا انك منطلقا
انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع
اسمها وخبرها بعدها معمولها للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لو لا انى معاذلك زعمت
انى معاذلك ولو لا زعمت اى لو لا زعمت انى معاذ لك
ولو لا انك ضربتنى ضربتك وكذا لو لو انك
بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اى
لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان تقدر
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر
فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمنى

فان

فان يكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها مع اسمها وخبرها
وقع فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه
انى اكرمه واكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
فى موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول
الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد
اذ المفاجاة والفتح على انها مع ما بعدها مبتداء محذوف الخبر
اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة تمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما
قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل التنظم
قفاه ولهازمه ولهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين

نحتا لا ذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او باراد بهما
مع حاليهما تغليبا وتشبيه بالجنس عطفا فانه صر
عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل ستهمة وما
وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم
اقل ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى الاقل مقول لانى تعين
الكسر لان اقل المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدر
فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول لخاص وليس من
جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اقل اقوالى تعين الفتح لان اول الا
قوال هو المعنى المصدرى المصدرى الذى هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول
ولذلك اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها

ذكر

في حكم العدم اذ فايدتهما التاكيد فقط جاز العطف
على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم نحو ان زيدا قايم وعمرو علمت ان زيدا قايم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي في حكم
مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها فيشترط في
العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر
خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اى مثل ان زيدا قايم
وعمرو قايم لانه لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا

اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر من كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
فيه معنى ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه
يكون العامل فيه معنى الابتداء فيلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء على معنى وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليها فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند
الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
المشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي كما انهما يجوزان

في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا معنى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسم بواسطة بنائه
كانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى
الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك و
هو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه المذكور التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان الكرة
كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي معها فلا يعتبر محل اسمها وانما لذلك اي
لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغيرها
اي يغيره دخلت اللام التي هي ايضا للاثبات التاكيد وفيها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها
ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر اي على خبرها نحو ان
زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه

اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت
على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لان ما بعدها
للخبر فى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ليس بعامل وقد جاء اللام فى لكن على خبرها
وخبرها او على بينها ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
لكن لا يوافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد
وقد جاء مع ضعيفة فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات مشابهتها بالفعل لفتح الاخر وكونها
على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وعلى هذا
ضربها واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية فى ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى

فلعلهم

فلعلهم الناس كان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكونه اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا اعمال الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال
التى هى من دواخل المبتدأ والخبر على غيرها مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا
للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بالداخل المبتدأ
والخبر اى فى اصل الدخول على الفعل فانه يستحق عليه فالكوفيين خلافا
[illegible] فى تجويز دخولها على غيره واخلها متمسكين بقول
الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير الشان مقدر
فى تقديره ان شانه المفتوحة بالفعل اكثر من شابه المكسورة

كما سبق واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وهذا غير
جائز فقدر ما ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في لفظ
وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في التقدير في وقت
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل
اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير
الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية دون غيرها لدخولها
على المبتدا والخبر او غيرها داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة
اعمالها في المضمر في السعة نحو قوله اظن انك قائم وانه حسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الظروف
فجائز في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني

فراقك

فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة
حال كونها ناصبة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وهو عسى
ان يكون قد اقترب اجلهم نحو علم ان سيكون منكم مرضى او حرف
كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الحروف
الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم قولا ولم يذكر حرف لا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان دخل بعد الاستقبال فهي
المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه
ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكان للتشبيه اي لا نتساوي وهي حرف ينصب اسمه على الصحيح عملا

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان
خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد اعني
المصدر فوضحت الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف
اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح تحرجا
عن المشابهة بعوامل فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق
اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان زيد اسد
لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا اعملتها
لفظا فعملها في ضمير شان مقدر عند بعضهم كما في ان المخففة ويجوز
ان يقال عملها في الضمير لعدم الاحتياج اليه كما في المخففة ولكن
وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا ان فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة للتمنيات

ما بعدها

ما بعدها لنفي ما قبلها لا هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد
فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم لكن عمرا لم يجئ متوسطا اى لكن بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والفرق
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليها اللفظي فقد يكون نحو جاء
زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل خروجا عن المشابهة
وانحرفت العاطفة لفظا او معنى فاجريت مجريها بخلاف
ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما حكي عن يونس
والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
قال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
مخففة الواو وهي اما العطف لجملة على الجملة واما اعتراضية

الرفع لا خبر اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل
اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
فالفراء يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول
اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان
رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا ثابتة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل
معناه توقع امر مرجو او مخوف كقولهم لعلكم تفلحون
ولعل الساعة قريب اللغات المشهورة الاول وشذ الجر بها
اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد ابو زيد في
في الشواهد داع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك

مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية
كذا قال اللطيف في شرحه يعني انه يقع مجرورا في موضع اخر
فالشاعر حكاه على ما كان او لانه كان اشتهر ذلك الرجل بالمغوار
بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل المراد الحكم
بما ذكرنا من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد
الجزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المفسرة
منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما
ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو ما جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لانها بعدها
بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصيح

الحروف العاطفة

مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اي جمع المعطوف والمعطوف عليه
في حكم واحد وهو اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد
النحاة بالجمع هٰهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو اي حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا
ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء
في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل
منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين
ثم المعتبرة المهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب باقتضاء
وضعها جزء قويا وضعيفا من متبوعه اي متبوع معطوفها

ليبين

ليبين اي العطف بها قوة في المعطوف وضعفا فيه اي ليدل
عليها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه
غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل
فصار [illegible] ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء
الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة
في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد
التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في
اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل

جميع اجزاء الشيء كذلك الا انتهاؤها بالملاقي للجزء الاخير
بعينه كما العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه
يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة لذلك لما استعملت حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة قال الا في
الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها
فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية
فانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل والترقي في
الوجود من اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في المتجاوز عنه
هكذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعلم للحاجة الى قيد الجزء ام مع انه يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاوز عنه كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل
من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي الكلام الدال على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ويتوهم

او لو

ان اد في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها
مستقل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم فيها مستقبلا من
وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها فايليها اي يذكر بعدها
بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه هذا جائز حسن
فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن ح يكون تركيب ارايت
زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي
الترجمة الشريفة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية
المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين

والا اخر الهمزة على اما افصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرو
ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب اذ ربما كان حسنا فصيحا لا قبيحا ضعيفا وبالجملة
فكلام المصنف لا يخلو هاهنا عن اضطراب والحق ما نقل عن
سيبويه واحتج من ثم اى من اجل ما ذكرنا بعينه كان جوابها
اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى تعيين احد الامرين لان
السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اما
زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود السؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال
الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فان المشار اليه ثم
في الموضعين واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطي الصحة
وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو قيل
على قوله ومن ثم لم يجيء في اول الكلام وعطف على قوله كان

جوابها

جوابها بالتعيين لكان اقرب ولم يجز وقوعه قبل ... على طريق اللف
والنشر لكان احضر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في
الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع بعدها
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى ان القطعة التى رأيتها لابل
وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل وشككت اضربت
عنها بقولك ام شاة اى بل اهي شاة او ما استفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اى بل اعمرو عندك فيفيد الاضراب عن الاستفهام الاول والشك
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير
منفصلة لا عنها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني
اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الكلام انه مبني على الشك
جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر يجوز ان يصدر المعطوف
عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة لانها لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو

العاطفة ولا لم يقع قبل المعطوف ولو كانت هي ايضا للعطف
يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو للعطف
على اما الثانية لعطفها اي اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما قبل الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا او
بل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدها معينا اي لنسبة الحكم
الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم
ههنا للمعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا
عمرو وكلمة بل للاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا عرض عنه بكلمة بل بعد النفي

نحو ما جاءني

نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
بل لعمرو في حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم
المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم بنفيه عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد
اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير
مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة
لا فتكون للايجاب ما نفي عن الاول لا لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو
ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت تعطف الجملة فهي
نظير بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وفي كلا تقديري غير
مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها ينبه بها
لحكالها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم

ويدخل خاصة من المؤنثات على اسماء الاشارة حرف لا ينفصل
المخاطب عن الاشارة التي لا يقتضي سائرها الا انها نحوها فيا
او هاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا وايا وهيا واي
لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب كما ان ادنى بالقريب ما علا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يثبت له
مرتبتان فالقريب الحقيقي المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الايجاب نعم وبلى
واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني هذه الحروف
بقوله وهي تشبهها لحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فتقع في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فبلى في جواب الست بربكم اثبت

ربنا ولو قيل في موضع بلى هاهنا نعم لكان كفرا فان معناه
ح لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم هاهنا بجعلها تقريرا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم
يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى
مختص بايجاب النفي يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن
لنقض النفي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى اي انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات
بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انها
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي يستعمل
الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي

بكون المقسم به الا الرب فالله وفي لعمري يقولها اي والله اي
نعم واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق
للخبر وفي بعض النسخ تصديق المخبر كقولك اجل او جير
او ان للمخبر قد اتاك زيد ولم ياتك اي قد اتى ولم يات و
قد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله
تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول
الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان
اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذا المعنى
خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر وخلافا لما
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة في
ولانها لا تفيد الا فائدة مع كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها
فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة

اللفظية

اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونها بزيادتها افصح او كون
الكلمة او الكلام بها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة و
سكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايت زيدا وقلت زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر
ما جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد مع لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو و
القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرجت خرجت
بمعنى اذا خرجت خرجت ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا وكون تلك الزائدة

مع ما شرطا اى دالة الشرط ومع بعض حروف الجر نحو
فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما
قليل ورب ضربة بيت كان عمرا اخى وقلت زيادة ما
مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت وقيل ما منها كلما نكرة والمجرور بعدها بدل
منها وكذا اى كثر لا اذا وقع الواو العاطفة بعد النفى لفظا
نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم و
لا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله مقرما
مسك ان لا تستجيد اذا اعرك اى ان تستجيد وقلت زيادة قبل
اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والغرض فى
زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستحق القسم
فيزد لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها قبل المضاف
كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور والحور الهلكة
جمع جائر اى هالك من حار اى هلك ومن قال الياء والالف واللام
تقدم ذكرها فيما اذكر زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اى ما فى تفسير كلام مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى

ابو عبد الله

ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات واى
ان المخففة بما فى معنى القول اى بفعل يتقدم فى معنى القول لتقرر
المفسر به فى الظرف غير مستقل عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس فى معنى القول فلا تقع فى الاكثر الا مسبوقا
مقدرا للفظ غير صريح القول يؤدى معناه نحو وناديناه
ان يا ابرهيم تفسير مفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان افعل اى كتبت اليه
شيئا هو افعل فان حرف ان اى تفسير للشئ المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول
ولم يقصد البيان فى قوله اما امرتنى لان مفعول الصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله ولقد اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما
يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا وحرف المصدر
ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالا

وان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى الجملة
الفعلية اى تدخلان على الجملة فعلية لانها فى تاويل المصدر
نحو قولهم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
بضم الراء وهو السعة ونحو قوله يعجبنى ان خرجت اى خروجك
واختصاصهما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
ويجوز عند غيره مجيئهما للاسمية قال التفتازانى وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كنت بماضى نحو بعدها شبيهة
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها يعمل فى جزئيها وتجعلها
فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك
قائم اى قيامك وما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك
اى اخوة زيد فانه يقدر بمصدر الكون نحو اعجبنى كون
زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا بالتشديد
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع

فتقدر

فتقدر من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو
هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر
لا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل
كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه
فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حروف التوقع والتقريب قد سميت بها
لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضى او
المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى
بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من
الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب

لما كنت سبق فقد ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلاث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب و
جازم وحرف تنفيس للتقليل اى بحسب الوضع للتقليل التحقيق
في الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجازا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد تعرى تبا[illegible] حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
صدر الكلام لا يتقدمها ما في حيزها لكن الهمزة اعم من هل
انواع الكلام كما ورد تدخل على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد لان الهمزة
تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل
زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى

فكما جاءت

فكما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا اى قد اتى فلما كان
اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان ذات فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الفها المالوف وعانقته
وان لم تر فعلا في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اتم تصرفا
اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها
اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة
على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما
عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة
لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل نفي
زيد وهو اخوك لان المستفهم عنه في هذا الموضع حدوث
بالحقيقة لان اصلها رضي بضرب زيدا وهو مستحسن
منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحتمل فلها خلاف
الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو ويجعل الهمزة
معادلة لام المتصلة فانه لما اتصل الاستفهام عن احد الامرين

لعدم المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
ولا قوى فيه انسب الى التي وبقي هل مع ام المنقطعة لان
المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يستدع لانها للاضراب
عن السؤال الاول والاستيناف بسؤال اخر بام المقدرة بالهمزة
فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير هل عندك زيد بل أعندك
عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة فلا ينبغي تقدمها حروف الشرط
ان ولو اما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال و
ان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع والماضي نحو ان تكرمني
اكرمك ففي المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول اي
ان يقع منك اكرامي في الاستقبال يقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذا لو للمضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت

حرف الشرط

لو ضربت

لو ضربت ضربت يعني واحد لو وقع منك ضرب في الماضي
فقد يقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل
نحو قوله ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان
المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لان
مبناها انها موضوعة لتعلق حصول امر في الماضي بحصول
امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان
منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق
عليه فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول المجي مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام بسبب انتفاء المجي في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة
وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء الملزوم

الاستعمال لتوهم المتوهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني وخطاؤه عكس المشهور وعلم بذلك ان ما ذكره معنى
يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول كما ان للمعنى المشهور بيان
سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني
لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي و
لهما استعمال ثالث هو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
اي واما استعمال المنفصل احد ولو تملك انتم فاحد وانتم
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما

احد

احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل
المحذوف فكان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف
الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها
وقيل بعد المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لان في
ان مع معمولها فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان تكون دالة على معنى التحقيق
والثبوت تدل على تحقق ثبوت المقدر فهنا هو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ -

شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا
اذ ان الخبر مشتقا امكن اشتقاق الفعل من مصدره ولو كان
جامدا لم يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذا الكلام
الجامد خبر المقدر اي لتقدر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان اقلام
ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اي في اول زمان المتكلم بالكلام فصيح
تركه لكونه ظرف زمان او احترز به عن توسط القسم
بتقديم غير الشرط عليه الشرط متعلق بتقديم لزمه الماضي
اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى لكونه على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
فيه لفظا لو لم الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات
الشرط فيه اي في الجواب فكان الجواب للقسم فقط لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما و
غير مجزوم وهو ممتنع ولما معنى فهو جواب للقسم لكونه المقدم

عليه

عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط نحو والله ان
اتيتني مثال الماضي لفظا او لم تأتني مثال الماضي معنى
لأكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم
ويلغى الشرط وان تلغي اي الشرط القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى
الشرط وتعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك
نفي المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء
القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على
غير ترتيب اللف على المعنى الثاني هذا مثال التقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لآتينك وانما اورد بعينه المثال الشرط
بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة على اشتراط
المعنى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه

كما اشترط على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
التقديم وهاهنا اعتبار القسم فهو باعتبار الثاني على
ترتيب اللف وباعتبار هذا الثاني على ترتيب فعلى
كل من المثالين اختلاف بين اعتبارين بخلاف المعنى
الاول فالحمل عليه اولى على تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمجمل لم يتعدد
الامكان على تقدير تقديم اللغى على نشرها حيث
معناها او تقدير القسم كالنقط اي كالمتلفظ به
او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط
الذي بعد المعنى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ما
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون او الجبر اي لا يخرجوا وكذا
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم

انكم

انكم لمشركون اي والله ان فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك
جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته ولما
لشرفاء ضنت عنها او اجملها في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها او قد يكتفى
بذكر قسم واحد بحيث يكون المذكور ضد الغير المذكور
لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما
المذكورة هنا غير المذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه
المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها

وسببية الاولى للثاني والتزم حذف فعلها الذي
هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جزائها جزءها في حيزها اي حيز فائها او خبرا لان خبر
الفاء ايضا ومبتدئها سواء كان الجزء مثلا نحو اما زيد فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فتجعل
سيبويه اما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مط وقيل وقال المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان يقدر على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقامها ووسط يوم الجمعة
واما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار
اما يوم

اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط
فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما و
فائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على والا اي وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز الا فيما
قبلها فمن قبيل الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول
الشرط المحذوف وهذا القائل مذهبه ان لا يكون
وراء الفاء مانع اخر بين يكون فجعل لاما وقع وقع
حكما لامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء

فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق فزيد
فاعل للفعل المحذوف واما تقديره على تقدير انتصابهما
تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف ووجهه
غير ظاهر لانه يوم جوابا اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجوابا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص
بما يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبة لظهور امثلة
كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا
لكلامه اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي الاجابة
الطالب

الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب
الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولما
كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ
كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك
تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة
لم يجعلوه فرقه اذا كان بمعنى حقا لفظا لما فهموا اي المص من المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالقسم بانه لم يخرج بذلك
عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها تختص
بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم
فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فبنيه من اول الامر بسكون هذه على بناء لحقته ومحركة
تلك على اعرابها وليه لانها كالحرف الاخير مما لحقته

فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى تخير
اى كانت مخيرا بين الحاق تاء التانيث وعدمه او فهو
اى الحاق تاء التانيث مخير فيه اى الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم
من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها
من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية و
الجمعين اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن الهندات فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات لعدم احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على
ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هى حروف الحقت بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كتاء التأنيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة و
لا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها

والنائرة

والنائرة فى مثل هذه الابدال ماذكر فى بدل الكل من الكل
ويكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر منها التنوين
فى الاصل مصدر نونته اذا ادخلته نونا فسمى ما به ينول الشى
اى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه كما فى
المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر
حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها
الحركة العارضة مثل عاداً الاولى وهى شاملة لنون من
لكن ولم يكن واخواتها فاخرجها بقوله يتبع حركة الآخر
اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات كانت توابع
حركات اواخرها انما قال تتبع حركة الآخر نحو قهاية
من غير تخلل شى وههنا الحركة تتخلل بين آخر الكلمة
والتنوين فان قلت آخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل
آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل
فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون

الخفاب

ا

في نحو يا ايها الرجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها
لها في الوجود تطفل العارض والمعروض فلا يرد ان المطلق
تابع لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو
ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف نحو لا يستقيد منا
تمييز المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة و
النكرة فهو اللاحق لما ان مدلوله غير معين بخصوصه
نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين نحو احمد وابرهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فالذي في
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض
للتمكن والعوض وهو ما الحق الاسم عوضا عن المضاف
اليه لتنافيهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا
فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت

بعدها

بعدها فلما احذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا حينئذ وساعتئذ
وعامئذ ورفعنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت
بكل قائما اي بكل واحد قائما وامثال ذلك والمقابلة وهو ما
يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كالواو ولا شئ في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها
ما يقابل النون فزيد ذلك فيها التنوين في اخره ليقابله و
توهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات
امراة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت لوجود
العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده
فيما كان علما بعد فلعله ولا تنوين العوض لعدم ما يحل محله
المعوض ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات و
المصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما الحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف يحصل به ترديد الصوت في الخيشوم

وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر
الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر لئلا يختل سلك
النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل
بفهم المعاني وهو ما تلحق القافية المطلقة وهي ما كان
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف و
الواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون في هذه
القافية انما تكون بابدال حروف الاطلاق به كما في
قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان
اصبت لقد اصابن فهو في هذا البيت لبا وحقه
باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند التغني
التنوين ولما تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
حرفا ساكنا صحيحا او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت

الحمد لها

لها وامتناع استداده لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حرف الاطلاق ليستتر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة و
لا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر
والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا
القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد
وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول كثير نقص
به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من
المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم
كما ان التمكين موضوع التركيب لا بازاء معنى من المعاني
ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة والمعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح ولما التنوين
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وبحث في

هذا من منّ من من
على عبده حسن آلمزيناني

اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال
كون الابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضافا
اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد و
زيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا
يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف في حيثما كانت تكتب
ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون
وشديدة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف

مبحث نون التاكيد

اي غير

اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين
نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر
معها تشبيها لها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الذي في الامر نحو اضربن بالتخفيف و
اضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو
هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف في جميع
هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا
ما يكون مطلوبا وقلت اي النون التاكيد في النفي فلا
زيد ما يقوم من الاقل لخلوه عن معنى الطلب انما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في المثبت القسم
اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته وفي قوله المثبت اشارة

ضمير مر

لما ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه فانه
لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض
المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على
الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير
المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواو المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث المخاطبة
مفتوح طلبا للخفة وظاهره ان ما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية او جمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول

في التثنية

في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة [illegible]
عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف للفصل بين نون الجمع
وقيل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا
تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين
على غير حده مغتفرا كما في الوقف ولم يسمع شيء منها لاكثر من
وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية
وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يقابل اخر الفعل مع التنوين حاصلة مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من
هذا الكلام بيان الافعال المشكلة الاخر عند
لحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على نوعين

مع ضمير البارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما
مع المستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فانه مبني
مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا القوم
وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في
اغزي الجيش وارمي الوحش وتضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر
الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر اغز وارم واخش كالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة وبعدها الف التثنية تقول اغزون و
ارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومنه اي لاجل شرع غير الضمير البارز
كالمنفصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين

لترى

لترى كما يقال هل ترين هذا مثال لغير البارز الذي
تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل تغزون في
هل تغزن باسقاط نون الجمع ولحاق نون التاكيد
وضم الواو لكنها حذفت اغزوا القوم هذا مثال لما فيه بارز
نظيم لاجل النون وهل ترين في مثل هل تخشين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم تخشي الناس هذا مثال لما فيه بارز بكسر
لاجل النون واغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزوان فانها بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تعريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير
البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز
كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن
اي لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفي بعض النسخ
للساكنين لاجل التقاء الساكنين كقول الشاعر ولا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن

حذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين اللام الساكنة
بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها ولا مكان ان لا
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركها كما تحرك التنوين فرقا
بينها وانما لم يكسر حط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف النون
الخفيفة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا انضم
او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف
لاجل الخفيفة كما اذا لحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما
وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم
في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم قوية
بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كقولك اضربا اضربا تشبيها لها بالتنوين
فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم

انكر

بگشته عشق [illegible]
[illegible]

انكر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة ذنوبنا
ضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة
في مواقف الندامة بالف اذا بعبوديتك على نهج الاكتفاء
وصل على من كلمة شفاعته في محو آثام الضلالات كافية
وعن مضرة استسقام الجهالات شافية وصل على الروح
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد التفحص
نقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في
وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبه
الاغراض ضحوة السبت الحادي
عشر من رمضان المنتظم في
سلك شهور سنة سبع
وتسعين وثمانمائة
تمت

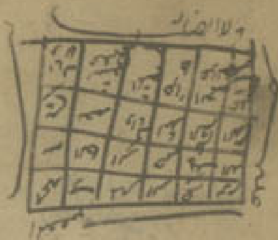
١٢٣

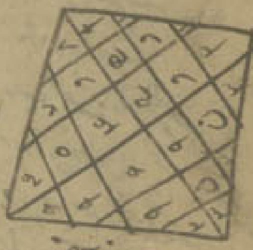
[illegible]

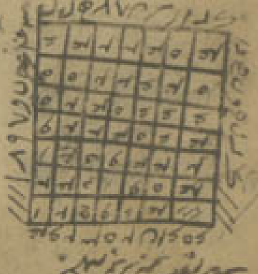
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد هو الوصف على الجميل الاختياري والمدح هو الثنا على الجميل مطلقا تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا تقول على حسنه بل تقول مدحته على حسنه وقيل هما اخوان والشكر مقابلة النعمة قولا وعملا واعتقادا كقول الشاعر افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير المحجب فهو اعم منها باعتبار المورد واخص باعتبار المتعلق فان قيل انما اختار الحمد على المدح والشكر قلت لان تصدير الكتاب بثنا الله تعالى عمل بموجب قول رسول الله عم ولانه ورد بلفظ الحمد قال عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو الابتر واجذم او لانه موافق الكتاب المجيد قوله لوليه اي لمحبه او لصاحبه والضمير راجع الى الحمد فان قيل انما قال لوليه ولم يقل لله اجيب بتعليق الحكم صريحا بما يشعر بالعلية لان الحكم اذا ترتب على المشتق يشعر بعلية المشتق منه او للتفنن في العبارة او لانه في هذه العبارة الى ان المستحق للحمد هو الله تعالى يكون غيره بخلاف عبارة الحمد كما لا يخفى قوله والصلوة على نبيه الضمير راجع الى المولى ويجوز ان يرجع الى الحمد بطريق الاستخدام بان يراد







بالحمد المحمود فان قيل اختار لفظ على دون اللام مع انه دعا له قلنا التضمن
معنى النزول اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه
وتعالى والفرق بين الرسول والنبي ما قال صاحب الكشاف في سورة الحج في تفسير
قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الاية الرسول من
جمع الى المعجزة الكتاب المنزل عليه والنبي من لم ينزل عليه الكتاب
وانما امر ان يدعو الى شريعة من قبله وقيل كل نبي رسول وكل رسول
نبي من غير فرق لان الكتب السماوية مائة واربعة على ما حققه الامام
الواحدي في تفسير الكبير انزل على ثمانية من الرسل وابضعة ثلثمائة
وثلث عشر قوله وعلى آله التزم اهل السنة والجماعة ادخال على
على الال ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي والال وينقلون
في ذلك حديثا وهو من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي فقول
هذا الحديث ليس كما زعموا بل هو من فصل بيني وبين آلي بعلى
الباسم لامير المؤمنين علي كرم الله وجهه لم ينل شفاعتي والتحقيق
انه اذا عطف على الضمير المتصل المجرور يجوز نحو ذكرت زيدا وغلامه وترجح
هيهنا عوده نحو ما لم نقل وفي الصحاح الال اهله وعياله وال ابنه

اتباعه

الاصوف فالاول بمعنى الباقي والثاني بمعنى الجميع كذا في كتب اللغة
فهيهنا كونه بمعنى الجميع اولى لان الدعاء يتكثر في حق المدعو
له قال عصام الدين رحمه الله في الكشاف ان العرب هو السائر
بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقيل
استعمل الكشاف بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب عيب اصيب
بان الشيء بفتح الباء اى غير حجة ولعل ذلك القائل ظن المبلب بسكون
الباء وحمل كلام الكشاف على معنى ان السائر بمعنى الجميع غير ثابت في
كلام المصنفين وهذا الظن فاسد اذ السائر بمعنى الجميع كثير هيهنا
قول المجيب قوله من اصحاب التحصيل قيل المبتدئين اصحاب اخذا عن
الصنائع قوله وهو حسبي اى الكافي في جميع المهمات حتى في اجابة
هذا السؤال قوله ونعم الوكيل خبر مبتدا محذوف اى وهو نعم الوكيل
معطوف اما على جملة قوله وهو حسبي واما على قوله حسبي باعتبار التضمن
المفرد معنى الفعل كقوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا بمعنى فلق
الليل على احد الوجهين فح يكون عطف الاخبار على الاخبار لا عطف
الانشاء على الاخبار وكما قال التفتازاني في شرح التلخيص له
رسالة وانما قال هيهنا رسالة وفيما بعد كتابا به

واشارة الى ان محصل الكتاب والرسالة واحد قوله هضما لنفسه
اى ترك التصدير بالحمد هضما لنفسه اقول يمكن ان يقال لم يصدر بها
اظهارا للعجز عما قال النبي عم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك قوله تخييل ان كتابه هذا اى تخييل المصنف ان
كتابه هذا ليس ككتب السلف والخطاء فمن مرتبة كتب السلف لا من حيث
الاخذ والترتيب والتحرير قوله ولا يلزم الخ جواب سؤال يرد عليه
انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف خصوصا ترك ما ورد به السنة
وهو قوله عم كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتر فاجاب
الشارح الفاضل بما ترى وحاصله ان مدلول الحديث هو الابتر لفظيا
كان او كتبيا ولا يلزم من انتفاء الثاني انتفاء الاول وقيل ترك
الحمد اقتصارا واعلاما تضمنه التسمية من اظهار الصفات الكمالية وهو الحمد
حقيقة لكن لزوم الاضطرار والذي هو المطلوب في هذا التاليف اقول
ان الحمد عند المحققين هذا كما روى عن جنيد البغدادي في حاشية
المطالع حيث قال الحمد اظهار الصفات الكمالية ولكن لا بد له من صيغة مستقلة
اذا نسبه كما لمت لواجب العقل كما فهم من سوق الابتداء حتى قالوا ان
بهناء

اتباعه واصل آل اهل بدليل اهيل لان التصغير والتثنية والجمع
يرد الاشياء الى اصولها وعلى ما نقله الكسائي عن بعض العرب انه
قال اهل واهيل وال واويل فالظاهر انه ان اصله اول من
قوله واصحابه الصحابي عند الاصوليين من جالس مع النبي عم وهو جمع
صحب بناء على ما اشتهر من جواز افعال في جمع فاعل وتحقيقه ما ذكر
في شرح الكافية الكشاف ان فاعل لا يجمع على افعال فاصحاب جمع صحب
بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار او جمع صحب بالسكون اسم جمع
كنهر وانهار قوله الراتبين نعت للمجموع والاصحاب فقط
وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من العلوم الادبية
التي هي العربية قوله فهذه اشارة الى المسائل المذكورة وفي هذا الشرح
بناء على تاخر الديباجة كما هو دأب بعض المؤلفين او اشارة
الى الالفاظ والمعاني او النقوش اى العبارات دالة على المعاني
بتوسط الالفاظ او المركب من هذه الثلاثة كلا او بعضا بناء
على تاخر الديباجة فهذه سبعة احتمالات ذكرها السيد السند
في حاشية شرح التلخيص وعلى جميع التقادير لا يصح استعمال
الاشارة اذ وضعها للامور المبصرة الحاضرة في عرف المخاطب الا

اذ اريد نكتة والنكتة ههنا ما ذكره عصام الدين رحمه الله
قوله فوائد جمع فائدة اي ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية
اي كثيرة تامة الفوائد اسم الكتاب في المعاني والوافية اسم الكتاب
في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفي
درج اسماء الكتب الكتاب بلا شائبة تكلف لا يخفى ما فيه من اللطف
قوله العلامة التاء فيه للمبالغة وعدم اطلاقه على الله مع انه اجل
بذلك لكونه اسما توقيفيا او لتوهم التانيث كما قيل عصام الدين
ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان اطلاق العلامة انما
فيما بين العلماء من جميع اقسام العلم كما هو حقق من العقلية والنقلية وليس
ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولهذا خص من بين العلماء
قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في
جميع اقسام العلوم ما من علم الا هو فيه اوحدي عصره مفصل الا
وهو فيه المعنى وكان منع اطلاق العلامة على علم الا عند العلماء بالعلوم الفلسفية
اقول قد غفل هذا الشارح ولم ينظر الى مختصر المصنف حيث جمع فيه
المنقول والمعقول فاذا يكون تسميته العلامة اليه حقيقة لا مجازا كما
نعم ... قوله المشتهر يجيء لازما ومتعديا قوله الشيخ هو اكثر

علما

علما او اكبر سنا قال عصام الدين رحمة الله المراد هو الاول لان
المشهور ان الشيخ ابن الحاجب شيخا بالقول يعارض هذا الوجه قول من قال
رايت ابن الحاجب حين كنت قاضيا عصر القاهرة انه قد بلغ سن
قالوا بان اذا تعارضا تساقطا فالاولى ان يقال هو الاول بقرينة
قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف اي جعله في غمد غلافه وحاصل
المعنى ستره الله وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف بالغلاف فيه
تشبيه الشيخ بالسيف القاطع في حدة الطبع وقطع المشكلات
قوله بحبوحة بضم البائين وسكون الحاء اخبار انتهى قوله جنانه
بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب فحينئذ اسنده سميت بها
ستر اشجارها واغصانها سائرها الناظر فيها او التفاف بعضها
على بعض قوله نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير النظم
جمع اللؤلؤ وفيه استعارة بالكناية لانه شبه فوائده في النقا
للاولى نعبر عنها بلفظ المشبه فهو استعارة بالكناية واثبات
النظم تخييلية لانه لوازم المشبه به وتوابعه وذكر السلك الذي
ملائمة ترشيح السلك الخيط الخالي من الجواهر كالسمط قوله والله
العزيز العز يجيء عن الشيء بعز عزا اذا قيل ان يوصل واما اذا

اطلق على الله بكون معنًا لا اسمًا ولا نظيرًا كما يقال فى معنا عز وجل
لا مثل له ولا نظير له قوله عن موجبات التلهف والتاسف
التلهف الحزن على الشئ فاته والتاسف حزن وغضب كذا
نقل عن الثعلبي فعلم ان ما ذكرها عصام الدين بانهما لفظان
مترادفان فليس كما قال قوله لانه يهدى الجمع اى لان ضياء الدين
يوسف باعث لهدى الجمع والتاليف قال العصام الاولى ترك
الجمع لانه هنا لا فائدة فيه لاضواح الفقرتين عن الساكت
اقول والجمع بالنسبة الى الاحوال الحاضر فى الذهن والتاليف
بالنظر الى التركيب فى الخارج مع ان فى ايراد الجمع اشارة الى ان
كتابه هذا كالدرر المنثور فائدته سبب لطالبين والمراد
بتساوى الفقرتين عدم طول الثانية على الاول عجيب لانه
الاعتدال وان كان يخل الاعتدال لا لكان قبيحا مع ان عدم التساوي
حاصل على تقدير ترك الجمع صرح بذلك العلامة التفتازانى
فى المطول قوله كما العلة الغائية ولم يقل علة غائية فى الحقيقة
هو النفع المتوقع من الله كما يدل عليه قوله نفعه الله قوله سماه
اى جعله المبتدئين لان الساعى اما مشتق من السوء وهو مهموز او من السمى

الاصوب